الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر –بسعيدة-
كلية الآداب و اللغات و الفنون
قسم اللغة العربية و آدابها

مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس تخصص لسانيات عامة

بعنوان:

بناء الجملة الفعلية في سورة الرّحمن

إعداد الطالب:

بن براهيم الحاج

تحت اشراف الدكتور:

* زروقي معمر

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ :	مقررا
الأستاذ: زروقي معمر	مشرفا
الأستاذ:	مناقشا

السنة الجامعية:
2019/2018

شكر و تقدير

الحمد لله الذي أنار الوجود بنور العلم، و أمدنا من فضله بلطائف المعرفة، أشكره أن من عليّ بإنجاز هذا العمل، و يسر علي الأسباب فيه.

و لا يسعني في مستهل هذا البحث إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل و الامتنان إلى الدكتور المشرف: زروقي معمر حفظه الله لما كان له من فضل في تقديم يد العون لي، و مساعدتي في كل ما قصدته فيه، و إشرافه على انجاز هذا البحث فجزاه الله كل خير.

و لا يفوتني أن أتقدم بالشكر و الامتنان الى هيأة التدريس في قسم اللغة العربية و آدابها بجامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، و شكري الخالص الى الصديق الغالي الذي لم يبخل علي يوما بمساعداته و الذي رافقني طيلة الدرب، الأخ العزيز: لخضر قروج حفظه الله.

و الشكر موصول الى كل أساتذة اللغة العربية، فجزا الله أساتذتنا الأفاضل عنا خير جزاء.

الاهداء

الحمد لله المسبغ نعمائه على موجوداته ، والصلاة والسلام على أشرف مخلوقاته سيدنا محمد و آله و صحبه، و من سار على نهجه و دربه.

أهدي قطوف جهدي إلى من كانا سبب وجودي، إلى من سهرا من أجل راحتي، و صبرا لتستقيم حالتي، والدتي الحبيبة أمد الله في عمرها و كساني برداء رضاها، و والدي خلّد الله روحه في جنان النعيم، آمين.

إلى زوجتي الغالية و رفيقة دربي في الحياة

إلى أولادي فلذات كبدي حفظهم الله من كل سوء

إلى إخوتي و أخواتي و جميع أصدقائي

مـــقـــدمـــة

الحمد لله رب العالمين ،المسبغ نعمائه على الخلق أجمعين ،أحمده حمد الشاكرين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة وهداية للعالمين ،سيدنا محمد النبي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن من أهم المكونات الأساسية للغة هي الجملة ،فمن خلالها يتواصل المتكلمون ويعبرون بها عن أغراضهم ،وعن طريق الجمل يتفاهم بعضهم مع بعض ،فمحل التفكير هو الجمل وليس الألفاظ المجردة ،ودراسة الجملة والبحث فيها يكاد يأخذ بمجامع النحو من كل أطرافه ،ويلم به من كل جوانبه ' و أهمية الجملة في اللغة أنها بمثابة القلب في الجسم ،ومما لا شك فيه أن لغتنا العربية تشرفت وتميزت بنزول القرآن الكريم بها ،فكان ذلك شرفا لها من جهة ،وحفظا لها على مر العصور من جهة ثانية ،كما ان القرآن الكريم كان الدافع الرئيس الذي دفع النحاة للاهتمام بها ودراستها والبحث فيها على الوجه اللائق الذي نزهها عن الوقوع في اللحن والزلل والتحريف .

ولما كانت دراسة الجملة تعني دراسة النحو ،رأيت أن أقصر بحثي فيها على الجوانب الهامة التي تبرز مواقف الدارسين ،وتبقى التفاصيل للكتب الكثيرة المتكفلة بذلك .

وحتى يكون أملي كبيرا في نجاح هذا البحث المعنون ببناء الجملة الفعلية في سورة الرحمن .رأيت أن أقسمه إلى ثلاثة فصول مسبوقة بمقدمة ومتلوة بخاتمة تضمنت أبرز نتائج هذا البحث فتناولت في الفصل الأول مفهوم الجملة عند القدماء والمحدثين في مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم الجملة عند القدماء ،والمبحث الثاني: مفهوم الجملة عند المحدثين .

والفصل الثاني: أقسام الجملة العربية عند النحاة القدماء والدارسين المحدثين في مبحثين:

المبحث الأول أقسام الجملة العربية عند النحاة القدامى ،والمبحث الثاني: أقسام الجملة العربية عند الدارسين المحدثين .

أما الفصل الثالث فهو: دراسة نحوية لسورة الرحمن في ضوء الدرس اللغوي الحديث في مبحثين: المبحث الأول: في رحاب سورة الرحمن المباركة ،والمبحث الثاني: الجملة الفعلية وأنماطها في سورة الرحمن المباركة .

كما أنني حاولت في جمع هذا البحث موافقة معايير الدراسات اللغوية الحديثة .فأسأل الله العظيم من فضله السداد والصواب .

المبحث الأول: مفهوم الجملة عند القدماء :

1- معنى الجملة لغويا:

الجملة في اللغة تعني الجمع،وجمعها (جُمَلٌ) قال بن منظور (ت 711 هـ) "والجملة جماعة الشيء ،وأجمَل الشيء جمعه عن تفرقة ،وأجمل له الحساب كذلك والجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره ،يقال أجملت له الحساب والكلام .قال الله تعالى :"**وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا**" (32) [1]. وقد أجملت الحساب إذا رددته إلى جملة ..."[2]. فالجملة في الآية المذكورة آنفا جاءت بمعنى الجمع،أي كله – القرآن الكريم مجموع غير مفرق كنزول التوراة والإنجيل[3] .فمن خلال ماسبق يفهم أن الجملة تعني الجمع والضم

02- مفهوم الجملة الاصطلاحي وعلاقتها بالكلام عند القدامى:

إن بحوث النحاة القدامى كانت تصب في دراسة المفردات كالفاعل والمبتدأ ،والخبر والمشتقات وغيرها ،ولم تولي الجملة حظا وافرا من الدراسة والبحث كما ذكر ذلك الدارسون [4].

فالنحاة القدامى لم يعرضوا لدراسة الجملة إلا إذا استلزم موضوع البحث لديهم التعرض لبعض انواعها مما له صلة بحالة إعرابية معينة ،كالجملة التي تقع خبرا ،أو نعتا ،أو صلة،أو حالا ،أو غير ذلك "[5] .وكان الأولى أن يبدأ الدرس النحوي بالجملة ،ويكون تقسيم مباحثه في ضوئها وليس بحسب المفرد أو بحسب ما جرى عليه البحث في الكتب النحوية ، فصارت مباحث الجملة متفرقة تأتي هنا وهناك [6]..."

---

[1] سورة الفرقان الآية 32.

[2] لبيان العرب (الجمل)ك 128/11 .

[3] التفسير الكبير: 14/ 78 – 79

[4] الجملة العربية نشأة وتطورا وإعرابا: 41 ،ومن أسرار الجمل الاستئنافية : 23 – 24 .

[5] في النحو العربي نقد و توجيه :3433

[6] نظرات في الجملة العربية

ويرجع السبب في هذا الأمر إلى أن النحاة القدامى " عنوا بظاهرة الإعراب و تفسيرها و فكرة العمل والعامل ،ولا يظهر في الجملة أثر العامل كما يظهر في الكلمات المعربة"[1]. وقد يرجع السبب إلى الحاجة الملحة لتعليم المسلمين من غير العرب ،و العرب أنفسهم ما يقي ألسنتهم اللحن ويعلمهم نطق ألفاظ القرآن الكريم نطقا صحيحا ،فسار البحث اللغوي ،والتأليف النحوي بحسب حاجة المتعلمين لا بحسب ما تقتضيه اللغة و بناؤها الجملي"[2].

وهذا لا يعني أن هذه البحوث كانت خالية من كل إشارة إلى الجملة ،وإنما معناه أن دراسة الجملة كانت رهينة بدراسة المفردات ،ولا يكترث لها إلا إذا أمكن لها أن تعوض عن المفرد ،فهي لم تدرس لذاتها ومن أجل ذاتها ،وإنما تأتي دراستها عرضا [3].

فقد بدأ سيبويه (ت 180هـ)كتابه بمباحث لها علاقة بالجملة من حيث تركيبها وأجزائها ،مثل (باب المسند و المسند إليه)[4]. و (باب الاستقامة من الكلام و الإحالة)[5]. و(باب ما يكون في اللفظ من الأعراض)[6].وهو دراسة لما يعتري الجملة مما سموه حذفا لركن من أركانها [7].

غير أن سيبويه لم يستعمل في كتابه الجملة بمعناها الاصطلاحي على نحو ما استعملها لاحقوه [8].إلا أنه " بذر البذرة الأولى لدخول اللفظ في الجهاز الاصطلاحي النحوي ،وذلك عندما استعمل لفظتي (جملة و جمل)[9].استعمالا لغويا ،لأن لكلمات سيبويه وقعا قويا على أسماع كل النحويين [10].وقد أثبت أحد الدارسين أن سيبويه استعمل لفظة

[1] في النحو العربي نقد وتوجيه :34

[2] نظرات في الجملة العربية :6

[3] الجملة الوصفية في النحو العربي (شعبان صلاح):11

[4] الكتاب :1\23

[5] الكتاب :1\25

[6] المصدر نفسه :1\24

[7] نظرات في الجملة العربية :5.

[8] في بناء الجملة العربية :26-27 ،ومدخل إلى دراسة الجملة العربية :17-

[9] الكتاب :1\32 ،217 ،3\119 ،208 ،4\16 ،152،127،20.

[10] مفهوم الجملة عند سيبويه :26

(جملة) استعمالا لغويا بصيغة المفرد في سبعة مواضع [1]. في حين استعمل لفظة (الجملة) استعمالا لغويا أيضا في موضع واحد ،فكان المجموع بذلك ثمانية مواضع[2].

وسنعرض لذكر المواضع السبعة التي استعمل فيها سيبويه لفظة (الجملة) بصيغة المفرد و بالمعنى اللغوي للجملة لا المعنى الاصطلاحي وهي:

1. قال: "ومما أجري مجرى الأبد والدهر والليل والنهار: المحرم وصفر ،وجمادى وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجة: لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة أيام ،كأنهم قالوا: سير عليه الثلاثون يوما"[3].
2. وقال: "جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيا أضيف إلى الفعل ،وإلى الابتداء والخبر ،لأنه في معنى إذ ..." [4].
3. وقال: "فكل اسم يسمى بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف ،فإن سميته باسم في أوله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف فهذه جملة هذا كله " [5].
4. وقال: "ومما جاءت مصادره على مثال لتقارب المعاني قولك يئست يأسا ويآسة,,،وسئمت سأما وسآمة ،وزهدت زهدا وزهادة .فإنما جملة هذا لترك الشيء ..." [6] .
5. وقال: "وقد جاء على فَعِلَ يَفْعَلُ وهو فَعِلٌ أشياء تقاربت معانيها لأن جملتها مَيْجٌ .وذلك قولهم: أَرِجَ يَأْرَجُ أَرَجًا وهو أَرِجٌ ،وإنما أراد تحرك الريح وسطوعها .وحَمِسَ يَحْمَسُ حَمْسًا وهو حَمِسٌ ،وذلك حين يهيج ويغضب" [7] .
6. وقال:" فجملة هذا أن كل ما كانت له الكسرة ألزم كان أقوى في الإمالة "[8].
7. وقال:"فجملة هذا الباب في التحرك أن يكون الساكن الأول مكسورا،وذلك قولك اضرب ابنَك ..." [1].

---

[1] الكتاب :1\3،217\4،208،119\152،127،20،16

[2] مفهوم الجملة عند سيبويه :26

[3] الكتاب :1\217.

[4] المصدر نفسه :3\116

[5] المصدر نفسه :3\208

[6] المصدر نفسه :4\16

[7] الكتاب :4\20.

[8] المصدر نفسه :7\124

فما ذكرناه من النصوص التي نقلناها من سيبويه يوضح أنه لا يقصد بلفظة (الجملة)المعنى الاصطلاحي للجملة و إنما يقصد بذلك المجموع أو ما غلب في المسألة .

ويرى عدد من الدارسين أن أول من استعمل (الجملة)بوصفها مصطلحا نحويا هو المبرد[2].(ت285هـ) فقد ذكرها في باب الفاعل بقوله : "و إنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة ،يحسن عليها السكوت ،وتجب بها الفائدة للمخاطب .فالفاعل و الفعل بمنزلة الابتداء و الخبر إذا قلت:قَامَ زَيدٌ ،فهو بمنزلة قولك :القَائِمُ زَيْدٌ" [3].

وما صح أن أبا زكريا الفراء (ت 207هـ)سبقه إلى ذلك[4].و يظهر ذلك في كلامه عن قوله تعالى :" **وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ ۚ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ (193)**"[5].فقد قال:" فيه شيء يرفع (سواء عليكم)،لا يظهر مع الاستفهام ،و لو قلت :سواء عليكم صمتكم و دعاؤكم،تبين الرفع الذي في الجملة " [6]،وقوله أيضا :"و تقول :قد تبين لي أقام زيد أم عمرو ،فتكون الجملة مرفوعة في المعنى ،كأنك قلت :تبين لي ذلك" [7].

كما ذكر المبرد هذا المصطلح (الجملة)فقد أورد تلميذه ابن السراج (ت316هـ)مصطلحي (الكلام) و(الجملة)لتقارب الدلالتين[8].ويتضح ذلك من قوله :"والذي يأتلف منه الكلام الثلاثة ،الاسم ،والفعل ،والحرف .فالاسم قد يأتلف مع الاسم ،نحو قولك (الله إلهنا)ويأتلف الاسم و الفعل ،نحو (قام عمرو)[9]. وقوله :"والمبتدأ يبتدأ

---

[1] المصدر نفسه :4\152

[2] ينظر :الجمل المحتملة للاسمية والفعلية :13،والعلامة الاعرابية في الجملة :17،ومدخل إلى دراسة الجملة العربية :19.

[3] المقتضب :1\8

[4] من نحو المباني إلى نحو المعاني .بحث في الجملة :1.

[5] سورة الأعراف :193

[6] معاني القرآن ::2\195.

[7] المصدر نفسه :333/2.

[8] نظرات في الجملة العربية :16.

[9] الأصول في النحو :41/1.

فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث ،و كذلك حكم كل مخبر ،و الفرق بينه وبين الفاعل :أن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله ...من أجل أنهما جميعا محدث عنهما .وإنهما جملتان لا يستغني بعضهما عن بعض..."[1].

فابن السراج وإن كان ذكر الجملة ورد عنده إلا أنه لم يخصها ببحث مستقل في كتابه (الأصل في النحو)رغم سعة الكتاب و شموله و كذلك لم يولي القدماء من البصريين و الكوفيين الجملة بدراسة مستفيضة ،و قد تأخر البحث فيها.

ويعد أبو علي الفارسي (ت377هـ)أول من أفرد بابا خاصا لدراسة الجملة [2]،في كتابه (المسائل العسكريات في النحو العربي)سماه ب(هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاما مستقلا وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل)تناول فيه أقسام الجملة ،فهي عنده أربعة أقسام :اسمية ،وفعلية وظرفية ،و شرطية ،وفيه حديث عن جملة النداء و القسم [3].وألمح في إشارات سريعة و موجزة إلى تأليف الجمل في كتابه الآخر (الايضاح العضدي)في (باب ما إذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاما مستقلا)[4].

و من الكتب التي حملت اسم (الجمل)كتاب (الجمل في النحو)للزجاجي (ت 337 هـ)الذي لم يكن للجملة فيه شيء إلا باب (حكايات الجمل)[5].وكتاب (الجمل)لعبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ)الذي لم يكن للجملة فيه نصيب ،عدا (باب المفرد والجملة)،وهو باب موجز جدا لا يتعدى الصفحة الواحدة إلا قليلا ،تحدث فيه عن أن الجملة تقع موقع المفرد في ستة مواضع[6] وما عدا هذه الإشارات اليسيرة فإن الكتابين لم يعرجا على بحث الجملة[7] .

---

[1] المصدر نفسه :58/1-59.

[2] المسائل العسكريات في النحو العربي (مقدمة المحقق):37/36.

[3] المصدر نفسه :83-101.

[4] الإيضاح العضدي

[5] الجمل في النحو (للزجاجي):339-346

[6] الجمل :40-41

[7] الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا :26-27-41.

ومن الأوائل الذين أدركوا أهمية الجملة ابن أم قاسم المرادي (ت 749 هـ)اذ وضع رسالة للمتعلمين تشتمل على أحكام الجمل و إعرابها ليكون سهل التناول بعد أن كانت مادته متفرقة بين الموضوعات في الكتب المتعددة [1].

هذا ولم يزل الاهتمام بالجملة محدودا إلى مجيء ابن هاشم (ت 761)فخصص بابا للنظر في الجملة بوصفها قاعدة الكلام ووحدته الأساسية [2].في كتابه (مغني اللبيب)وهو الباب الثاني سماه (في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها)تناول فيه دراسة الجملة ،وفرق بينها و بين الكلام ،وتحدث عن أقسامها بحسب ما تبدأ به ،وقسمها إلى جملة صغرى ،وجملة كبرى ،وتحدث أيضا عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب ،والجمل التي لها محل من الإعراب ،و تحدث أيضا عن حكم الجملة بعد المعارف و بعد النكرات[3].ولذلك يمكن عد ابن هشام أول من تناول الجملة تناولا واسعا وهيأ لها المساحة الكافية في مؤلفه (مغني اللبيب)،ومؤلفه الآخر (الإعراب عن قواعد الإعراب)[4]. وعلى إثر اتفاق النحاة على التفريق بين (الكلام)،و(القول)انتهجوا مسلكين بشأن (الكلام)و(الجملة)خاصة بعد مرحلة ابن السراج "اذ لم يكن الأمر قبل ذلك محلا للملاحظة "[5]. فمنهم من جعلهما بمعنى واحد (ترادف)،ومنهم من جعلهما بمعنى غير مترادف.ومن الذين قالوا بالترادف الفارسي [6].ويفهم ذلك من قول الرماني (ت 384 هـ)الذي ذهب فيه إلى أن "الذي تصح به فائدة الكلام هو الجمل نحو:(زيد قائم)،و(يذهب عمرو)...".[7]فجعل تحقيق الفائدة شرطا في الكلام والجملة. وقد رأى كثير من الدارسين المحدثين أن (الجملة)ترادف (الكلام)عند ابن جني[8].مستندين إلى قوله في الخصائص".أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل ،نحو (زيد أخوك) ،(قام محمد)...[9]. ويرى آخرون أن ابن جني قد فرق بين (الجملة)و(الكلام)[1]. وذكر أن ابن جني مثّل بجمل تامة

[1]الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها من الإعراب :401.
[2]الجملة في نظر النحاة العرب (بحث):37.
[3]مغني اللبيب :490/2-565.
[4]الإعراب عن قواعد الاعراب :60-83.
[5]مفهوم الجملة عند سيبويه :25.
[6]المسائل العسكريات في النحو العربي :81.
[7]رسالتان في اللغة :78.
[8]الجمل المحتملة للاسمية والفعلية :13،والجمل الوصفية في النحو العربي (شعبان صلاح):17،ودلالة تركيب الجمل عند الاصوليين:42.
[9]الخصائص :17/1.

المعنى ،يحسن السكوت عليها من دون ذكر سواها ما يدل على أنه فرق بينهما فضلا عن أنه صرح في كتابه أن (الكلام) إنما هو جنس للجمل التوام[2]. ورغم أن سيبويه لم يذكر في كتابه الجملة مصطلحا نحويا ،غير أن هذا لم يكن مانعا من أن يستنبط ابن جني تعريفا للكلام بمعنى الجملة من نص سيبويه الذي فرق بين (الكلام) و(القول)[3]. قال ابن جني : "فتمثيله بهذا يُعلم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائما برأسه ،مستقلا بمعناه ،وأن القول عنده بخلاف ذلك ،إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدم الفصل بينهما ،و لما أراك فيه أن الكلام هو الجملة المستقلة بأنفسها ،الغانية عن غيرها"[4] .

وقد أيد فكرة الترادف عند سيبويه عدد من الباحثين ،منهم الدكتور خليل عمايرة[5]. والدكتور كريم حسين الخالدي[6]والدكتورمحمد إبراهيم عبادة [7]. وغيرهم ،وزد على ذلك أن ابن جني حينما عرف (الكلام)قال :"وهو الذي يسميه النحويون الجمل "[8].وهذا يشعر بإجماع النحاة بالقول بالترادف قبله[9]ويبدو أن الذي ذهب إليه ابن جني لا يخلو من كونه استنتاجا ،فسيبويه لم يمتنع من اطلاق تسمية(الكلام)على "سوف أشرب ماء البحر أمس "[10]. وإن كان محالا كذبا لا ترجى منه فائدة ،فهل يحسن السكوت على هذا التركيب ؟وهل يصلح أن يكون مرادفا للجملة ؟ومن المعلوم أن ابن جني اشترط (الإفادة)و(الاستقلال)في الكلام و الجملة كما مر بنا ومن خلال ذلك بدا أن الترادف من عدمه غير واضح عند سيبويه .

---

[1]إعراب الجمل وأشباه الجمل :17،ومدخل إلى دراسة الجملة العربية :19.

[2]أسلوب الشرط في ضوء نظرية العامل ونظرية تشو مسكي (بحث) :431

[3]الكتاب :122/1

[4]الخصائص :19/1.

[5]في نحو اللغة وتراكيبها :25-26.

[6]نظرات في الجملة العربية :14-15.

[7]الجملة العربية –مكوناتها –أنواعها –تحليلها :28.

[8]الخصائص :17/1.

[9]دلالة تراكيب الجمل عند الاصوليين :42.

[10]الكتاب :26/1.

قال أبو حيان (ت745هـ):"لا دليل في كلام سيبويه على اشتراط الإفادة [1]،والتمثيل بالمفيد لا يلزم منه الاشتراط بل ظاهر كلام سيبويه أنه لا يشترط الإفادة ..."،ويعزز ذلك ذهاب عدد من الدارسين المحدثين إلى غموض مصطلح (الكلام)في كتاب سيبويه ،ويردون ذلك إلى سعة دلالة هذا المصطلح [2].

ومن الذين ذهبوا إلى الترادف ،الجرجاني ،والزمخشري (ت 538 هـ) قال الجرجاني:"إن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة ،فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا ،نحو: (خرج زيد)سمي كلاما وسمي جملة " [3]. وقال الزمخشري:"والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ،وذلك لا يأتي إلا في اسمين ،كقولك :(زيد أخوك)و(بشر صاحبك) ،أو في فعل واسم ،نحو قولك: (ضرب زيد)و(انطلق بكر)،ويسمى الجملة "[4]. فالكلام والجملة مترادفان عند الجرجاني والزمخشري لأنهما مفيدان دائما ،وقد وضح تمثيلهما ذلك .ومن القائلين بالترادف أيضا ،ابن الخشاب [5]. (ت567هـ)وابن الخباز[6]. (ت 639 هـ)وابن يعيش [7].(ت 643 هـ)وغيرهم ،وللسيوطي موقفان من الترادف فهو تارة يؤيده عندما أنكر شرط (الإفادة)في الكلام ،قائلا :(تخصيص النحاة الكلام بالمفيد مجرداً اصطلاحٌ ولا دليل عليه "[8]وتارة أخرى يفهم منه عدم الترادف حينما ذكر أن الجملة أعم من الكلام فهي القول المركب ،والكلام عنده هو قول يفهم معنى يحسن السكوت عليه موافقا في ذلك ابن هشام[9]. وربما يرجع السبب في ذلك إلى كون السيوطي "مغرم بتجميع آراء سابقيه ولا يكاد يعلق عليها بما ينبئ عن (كذا)شخصه "[10].

---

[1] شرح التسهيل (لناظر الجيش): 147/1،نقلا عن التذييل والتكميل في شرح التسهيل :34/1.

[2] كتاب سيبويه في الدراسات النحوية في العراق(أطروحة دكتوراه):66.ومصطدم الكلام .مفاهيمه وأبحاثه في كتاب سيبويه(أطروحة دكتوراه):(المقدمة :ب).

[3] الجمل :40.

[4] المفصل :8.

[5] المرتجل :5.

[6] الغرة المخفية :67/1

[7] شرح المفصل :20/1

[8] همع الهوا مج :49/1

[9] المصدر نفسه :56/1.

[10] الجملة الوصفية في النحو العربي (شعبان صلاح):14.

وذهب قسم من النحاة إلى عدم ترادف الجملة والكلام ،ومنهم العبكري[1](ت 616 هـ)،وابن مالك (ت671 هـ)الذي عرف (الكلام)بأنه :"ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته "[2].

فأراد بقيد (ذاته)إخراج ما هو مقصود لغيره كجملة الصلة [3]،ومثلها جملة الخبر ،والحال ،والنعت لأن الإسناد فيها ليس مقصودا لذاته [4].فيفهم من ذلك أن الجملة أعم من الكلام عنده .

ومنهم أيضا الرضي (ت 686 هـ)الذي قال :"والفرق بين الجملة والكلام ،أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أولا ،كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل ...،والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته ،فكل كلام جملة،ولا ينعكس"[5]معنى هذا أن الرضي ميز بين نوعين من التراكيب سماها جملا ،منها تراكيب لا يكون الإسناد فيها تام الفائدة كالتي تقع خبرا أو صلة وغيرهما ،وتراكيب يكون الإسناد فيها تام الفائدة ،وهي التي عبر عنها بالإسناد الأصلي المقصود كجملة المبتدأ والخبر ،والفعل والفاعل ،أما الكلام ،فواضح أنه اشترط فيه الإسناد الأصلي ،أي أن يكون تام الفائدة ،واشترط في هذا الإسناد أن يكون مقصودا لذاته لا لغيره، وهذا يعني أنه استبعد من الكلام التراكيب التي تقع خبرا أو صفة ،أو صلة ،أو حالا ،وغير ذلك [6].

واختار ابن هشام هذا المذهب أيضافقال :"اعلم أن اللفظ المفيد يسمى كلاما و جملة ،وأن الجملة أعم من الكلام ،فكل كلام جملة ولا ينعكس "[7].وقال أيضا :"الكلام هو القول المفيد بالقصد ،والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه ،والجملة عبارة عن الفعل وفاعله ك (قام زيد)،والمبتدأ والخبر ك (زيد قائم) وما كان بمنزلة أحدهما ،نحو :(ضرب اللص)،و (أقائم الزيدان ؟)،و (كان زيد قائما)،و (ظننته قائما). وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس ،وهو ظاهر قول صاحب المفصل فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام ،قال :ويسمى جملة

[1] مسائل خلافية في النحو :42(م1).
[2] شرح التسهيل (ابن مالك):5/1.
[3] شرح الأشم وني:23/1.
[4] حاشية الصبان :58/1.
[5] شرح الرضي :25/1.
[6] مقومات الجملة العربية :43،ونظرات في الجملة العربية :46.
[7] الإعراب عن قواعد الإعراب :60.

،والصواب أنها أعم منه ،إذ شرطه الإفادة بخلافها ،ولهذا تسمعهم يقولون :جملة الشرط ،جملة الجواب ،وكل ذلك ليس مفيدا ،فليس بكلام "[1].

وتابع الشريف الجرجاني (ت 816 هـ)ابن هشام في التمييز بين الجملة والكلام بقوله :"الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الاخرى سواء أفاد ،كقولك :(زيد قائم)أو لم يفد كقولك : (إن تكرمني)فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقا "[2]ولا يشترط أكثر الأصوليين – أصول الفقه – ،الإفادة في الجملة ولا في الكلام ،لأن الكلام عندهم ،هو ما يتكلم به سواء أمفيد كان أم غير مفيد ،وقد يكون كلمة مفردة ،أو جملة كلمات مفردة أو مركبة [3]لذلك قالوا في حده إنه :"ما انتظم من الحروف المسموعة المميزة المتواضع على استعمالها ،الصادرة عن مختار واحد "[4]،ف(الإفادة)عندهم ليست شرطا في الكلام ،ولا في الجملة "لأن سر تسميتها (جملة)ليست فائدتها التامة ،بل (مدلولها التركيبي)بحيث يكون لكلماتها المفردة معناها المعجمي الخاص ولهيئتها التركيبية القائمة بهذه الكلمات معناها النحوي الخاص الزائد على معاني المفردات "[5]. ويرون أن هذا المعنى التركيبي الزائد يحصل من تركيب يحسن السكوت عليه ،نحو (محمد قائم)،ومن تركيب لا يحسن السكوت عليه ،مثل (محمد القائم)وفي كل منهما معنى زائد على معنى (محمد)إلا أن المعنى في الأولى تام ،وفي الثانية ناقص ،ويسمي الأصوليون القسم الأول جملة تامة ،ويسمون القسم الثاني جملة ناقصة [6]. فعندما يقال (الكتاب جديد)،و(الكتاب الجديد)،و(كتاب محمد)ففي المثال الأول تحصل الفائدة التامة لاحتوائها على نسبة تامة بين المسند والمسند إليه ،ولهذا يصح للمتكلم السكوت على ما تكلم به ،أما في المثالين الأخيرين ،فالفائدة تكون ناقصة ،لأن

[1] مغني اللبيب :490/2.
[2] التعريفات :110.
[3] البحث النحوي عند الأصوليين :243.
[4] الاحكام في أصول الاحكام :65/1.
[5] البحث النحوي عند الاصوليين :244.
[6] المصدر نفسه و الصفحة نفسها .

هذه النسبة ناقصة لم تتحقق بسببها فائدة تامة للإخبار،لذا لا يصح السكوت عليها ،فهي تفيد الترابط بين الكلمتين فحسب ،مثل جملة الإضافة وجملة الوصف ،وبمعنى آخر يكون الإسناد في هاتين الجملتين ناقصا[1].

وقلة عناية البلاغيين بمسألة العلاقة بين الكلام والجملة لا تعني إغفالهم موضوع الجملة فقد حظيت بعنايتهم ذلك "لأنها تمثل موضوع البلاغة الأساسي ،فالبلاغة عندهم لا تجري إلا في المركب من الألفاظ ،ومن ثم فقد تناولها هؤلاء بالدراسة من حيث التقديم والتأخير ،والذكر ،والحذف ،والفصل والوصل ....[2]. فالبلاغي يهمه البحث في المعنى الذي تؤديه الجملة وهي مقدمة أو مؤخرة ،معطوفة أو مستأنفة ،حالية أو مؤكدة ،وغير ذلك [3].

ومما يتصل بمفهوم الجملة الحديث عن (الكلام)،و(الكلمة)،و(القول)،ويبدو أن النحاة كانوا يفرقون بين (الكلام)و(القول)وذلك واضح في كتاب سيبويه الذي قال :"واعلم أن (قلت)إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها ،وإنما تحكي بعد القول ما كان كلاما لا قولا ،نحو قلت :(زيد منطلق)،لأنه يحسن أن تقول :(زيد منطلق)،ولا تدخل (قلت)،وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه "[4].

ونجد هذا التفريق واضحا عند ابن جني الذي قال في (الكلام):"هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها "[5]ويرى أن القول مفهوم شامل لما ينطق به اللسان ،فيقول :"وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسان ،تاما كان أو ناقصا ،فالتام هو المفيد ،أعني الجملة وما كان في معناها ،من نحو:صهٍ ،وإيهٍ ،والناقص ما كان بضد ذلك ،نحو :زيد ،محمد ،وإن ،وكان أخوك ...فكل كلام قول وليس كل قول كلاما "[6].

[1] تطور دراسة الجملة العربية بين النحويين والأصوليين :77-78.

[2] في أصول اللغة والنحو :200.

[3] الجملة الخبرية والجملة الطلبية تركيبا ودلالة :120.

[4] الكتاب :122/1.

[5] الخصائص :19/1.

[6] المصدر نفسه :17/1.

وقدم ابن جني دليلا على هذا الاختلاف بين (الكلام)و(القول)بقوله :ومن أدل الدليل على الفرق بين الكلام والقول اجماع الناس على أن يقولوا:القرآن كلام الله ،ولا يقال القرآن قول الله ...فعبر لذلك عنه بالكلام الذي لا يكون إلا أصواتا تامة مفيدة ،وعدل به عن القول الذي قد يكون أصواتا غير مفيدة ،وآراء معقدة "[1].

وأيد ابن يعيش ما ذهب إليه ابن جني في تعريف (القول)، فيرى أن القول يحتمل الإفادة وغيرها،فما أفاد منه كان كلاما وما لم يفد كان قولا ،فيكون كل كلام قولا ،وليس كل قول كلاما،لأن شرط الكلام تحقق المعنى ،فالقول "عبارة عن جميع ما ينطق به اللسان تاما كان أو ناقصا [2]. "فشرط (الكلام)عند ابن جني أن يفيد معنى تاما يحسن السكوت عليه ،ولا يعد من الكلام الكلمات المركبة التي لا تعطي معنى مستقلا ،كقولك:(إن قام زيد)،لعدم اكتمال المعنى لحاجته إلى الجواب ،والكلام يصلح لأن يطلق على الجملة الواحدة ،كما يصلح أن يطلق على عدد لا حصر له من الجمل فقد قال عن (الكلام):إنه "جنس للجمل التوام :مفردها ،ومثناها ،ومجموعها "[3]. أما (الكلمة)فهي عند النحاة ما دل على معنى مفرد [4]. وهي بهذا تختلف عن (الكلام)الذي يدل على أكثر من معنى مفرد،ويفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها [5]. ويحملون ما يجدونه في كلام العرب من الدلالة بالكلمة على الجملة من الألفاظ على المجاز القليل الاستعمال [6].وجاء في ألفية ابن مالك

وكلمة بها كلام قد يؤم[7].

وقد أوضح ابن الناظم (686 هـ)المراد بذلك بقوله :"يعني أنه يقصد بالكلمة ما يقصد بالكلام :من اللفظ الدال على معنى يحسن السكوت عليه ،كقوله صلى الله عليه وسلم :"أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد و هي قوله [1]. ألا كل شيء ما خلا الله باطل ...وكل نعيم لا محالة زائل.

---

[1] المصدر نفسه :18/1.

[2] شرح المفصل :21/1.

[3] الخصائص :27/1.

[4] شرح قطر الندى وبل الصدى :11،وشرح ابن عقيل :16/1،والمطالع السعيدة :90/1.

[5] دراسات في اللغة (كتاب المورد):148.

[6] شرح الأشم وفي :26/1.والمعني في النحو :66/1،والجملة العربية نشأة وتطورا وإعرابا :38.

[7] الألفية (في النحو):3.

وكقولهم :(كلمة الشهادة)يريدون بها (لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه "[2].

وقد استعمل العرب (الكلمة) بمعنى الجملة كما ذكر السيوطي :" الكلمة لغة تطلق على الجمل المفيدة ،قال الله تعالى :"إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (40)"[3]. أي :لا إله إلا الله ..."[4]. ولكن هذا لا يمنع النحاة من استعمالها بمعنى المفرد ،ربما تعرضت لفظة (الكلمة)إلى التطور اللغوي فخصصت دلالتها ،فأصبحت تطلق على مفردات الجملة (الاسم ،أو الفعل ،أو الحرف).فضلا عن أن هذا الاستعمال لا يتعارض وما جاء في معجمات اللغة ،فقد ورد في تهذيب اللغة أن "الكلمة تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء ،وتقع على لفظة مؤلفة من جماعة حروف لها معنى ،وتقع على قصيدة بكمالها وخطبة بأسرها "[5].

[1] ديوانه :256.

[2] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك :7.

[3] التوبة :40.

[4] همع الهوامع :22/1.

[5] تهذيب اللغة (ك،ل،م)265/10.

المبحث الثاني : مفهوم الجملة عند المحدثين :

بعد أن نظرنا إلى مفهوم الجملة عند القدماء ،وما مرت به من تعريفات عبر تاريخ النحو العربي لابأس أن نعرج على مفهومها وصلتها بالكلام عند الدارسين العرب المحدثين:

يرى الدكتور تمام حسان أن عمل النحاة لم يتصل بمعنى الجملة ووظائفها الدلالية ،فقال: "والمعروف أن هذا الجانب التحليلي من دراسة النحو لا يمس معنى الجملة في عمومه لا من الناحية الوظيفية العامة كالإثبات والنفي ،والشرط ،والتأكيد ،والاستفهام والتمني...إلى آخره.

ولا من ناحية الدلالة الاجتماعية التي تبنى على اعتبار (كذا) المقام في تحديد المعنى ،وإن كانت تمس ناحية من نواحي الترابط بين أجزاء الجملة بروابط مبنوية أو معنوية ذكروها فرادى ،ولم يعنوا بجمعها في نظام كامل ..."[1].

وعلى الرغم من النقد الذي وجهه الدكتور تمام حسان إلى النحاة في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) بأن عملهم لا يمس معنى الجملة ،وما ذكروه عنها جاء متفرقا ،ولم يعنوا بجمعها في نظام كامل ،فإن ما جاء عن الدكتور في الفصل الذي عقده للنحو[2]. في كتابه المذكور "كان خاليا من معلومات واضحة عن تركيب الجملة العربية ،وذلك لموقفه ضد الشكلانية وليله الشديد إلى المعنى "[3] .

وكانت نظرة الدكتور الجواري متفقة مع ما ذهب إليه الدكتور تمام حسان من قلة عناية النحاة بمعنى الجملة ،يتضح ذلك من قوله :"أما طبيعة الجمل وأداؤها للمعاني ،وتعبيرها عن الأفكار فكأنه عندهم ليس من وظيفة النحو...بل إنه صار من اختصاص علم آخر هو علم المعاني ،وهو فرع من البلاغة ،حتى وإن يكن في أصل تسميته معاني النحو "[4]. فدعا إلى أن تكون دراسته الجملة أول ما تنصرف إليه عناية النحاة [5].

---

[1] اللغة العربية معناها ومبناها: 16 .
[2] المصدر نفسه: 177 –240 .
[3] النظام اللغوي بين الشكل والمعنى (بحث): 214 .
[4] نحو التيسير :123.
[5] المصدر نفسه والصفحة نفسها .

وذهب الدكتور علي جابر المنصوري إلى أن النحو في أغلب أطواره فقد عنصرا مهما هو عنصر دراسة الجملة ،وأكد ضرورة العناية بالكتب التي تناولت دراسة الجملة ،لإدخالها قاعات الدرس [1].

ووجه الدكتور عبد السلام المسدي النقد إلى النحاة أيضا لإغفالهم دراسة الجملة ،بقوله :"على أن من الملاحظ أن دراسات العرب هذه على الإطلاق منطلقة من المفردات وراجعة إليها ،فالوظيفة المعنية إنما هي وظيفة المفرد في الجملة ،أما الجملة نفسها فلا حديث عنها في هذا المضمار ،فهي عندهم إطار معنوي مركب واسع يتضمن مفردات ذات وظائف ،ويرتبط بمفردات لها وظائفها ولكنه لا يسند إليه وظيفة "[2].

إن هذه النقادات التي وجهها الدارسون المحدثون إلى نحاتنا القدامى من قلة عنايتهم بدراسة الجملة لا تخلو في أغلبها من صحة ،اذ لم تبلغ الشأو المطلوب الذي ينسجم وأهميتها في الدرس النحوي ،فهي وإن وجدت هنا وهناك ،لكنها لم تتخذ أساسا في التبويب "إذ هيمنت فكرة التقسيم الثلاثي على مناهج النحاة في كل عصور التأليف النحوي ،وظل البحث في الجملة أمرا ثانويا لا يمتلك مقومات التأثير الإيجابي في تلك المناهج ،ولا بد هنا من تأكيد حقيقة واضحة ،هي أن الجملة وجدت من يدرسها في بحثه ،دون أن يجعلها الأساس في التبويب ..."[3].

ونعرض فيما يأتي طائفة من حدود الجملة عند دارسينا المحدثين :

عرفها الدكتور إبراهيم أنيس بقوله :"أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه ،سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر "[4].وما نراه في هذا الحد هو أن صاحبه لم يجعل فكرة الإسناد شرطا في الجملة ،اذ يصح أن تتركب الجملة عنده من كلمة واحدة من غير حاجة إلى تقدير المحذوف .

وحد الدكتور أنيس هذا نقله الدكتور المخزومي من دون أن يشير إلى صاحبه [1]. مع الفارق أن كلام المخزومي يشعر بأنه يبيح تقدير الطرف المحذوف ،ومعنى هذا تمسكه بفكرة الإسناد يتضح ذلك من قوله :"والجملة في

[1] الدلالة الزمنية في الجملة العربية :11-16.
[2] الشرط في القرآن :142.
[3] مناهج التأليف النحوي :146.
[4] من أسرار اللغة :236.

أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه وليس لازما أن تحتوي العناصر المطلوبة كلها ،قد تخلو الجملة من المسند إليه لفظا أومن المسند لوضوحه وسهولة تقديره ..."[2]. و الإفادة والاستقلال اللذان ذكرهما الدكتور المخزومي وقبله الدكتور إبراهيم أنيس تذكرنا بما قاله ابن جني عندما جعلهما شرطا في الجملة والكلام [3].

وقدم الدكتور المخزومي حدودا أخرى للجملة ،فضلا عما نقله عن الدكتور أنيس ف"هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات ،وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه ،ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع "[4].وكذلك "هي الصورة اللفظية للفكر "[5].و إذا كانت فكرة الإسناد يكتنفها الغموض في هذه الحدود ،فإن الدكتور المخزومي بدد هذا الغموض عندما قال :"الجملة إنما تقوم على أساس من إسناد يؤدي إلى فكرة تامة "[6].

وقد انتقد الدكتور حلمي خليل حد المخزومي للجملة الذي ذهب فيه إلى أن الجملة "هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد ..."،قائلا :"أما أنها الوحدة الكلامية الصغرى فهو تعريف لم يقل به المنهج العلمي الحديث ،بل العكس هو الصحيح ،أي أن الجملة هي الوحدة الكلامية الكبرى ،أما الوحدة الكلامية الصغرى فهو الفونيم "[7].

وتمسك بفكرة الإسناد فضلا عن المخزومي عدد من باحثينا المحدثين ،منهم على سبيل المثال الدكتور ابراهيم السامرائي الذي قال :"ولن نخرج في بحثنا في مسألة الجملة عن الإسناد ،فالجملة كيفما كانت اسمية ،أو فعلية

[1]مدخل إلى دراسة الجملة العربية :22.
[2]في النحو العربي نقد وتوجيه :33.
[3]الخصائص :17/1.
[4]في النحو العربي نقد وتوجيه :31.
[5]في النحو العربي قواعد وتطبيق :83.
[6]في النحو العربي نقد وتوجيه :53.
[7]العربية وعلم اللغة البنيوي :76.

،قضية إسنادية"[1]. وذهب إلى مثل ذلك الدكتور محمد رزق [2]. والدكتور محمد خير الحلواني الذي يرى أن إقامة الجملة على الإسناد الأصلي مفيد في تحليلها ودراسة العلاقات بين عناصرها [3] .

والجملة عند الدكتور الجواري هي :"ألفاظ مركبة تعبر عن فكرة وتفصح عن المعنى "[4]. وهي عند الدكتور كمال بشر "وحدة لغوية يتم بها الكلام في الموقف المناسب ،مع تحديدها أو إمكانية تحديدها بوقف سابق ولاحق "[5]. أو "هي كل منطوق مفيد في موقعه محدود بسكتتين"[6] .

وإذا كان حد الجواري للجملة لا يبتعد كثيرا عما ذكره المحدثون ،فإن تحديد الجملة بوقف سابق ولا حق ،الذي قال به الدكتور كمال بشر ينطوي على فهم جديد لم نألفه عند نحاتنا القدماء ،ويبدو أن إطلاع الدكتور بشر على الوافد الجديد الذي كتبه الغربيون ،كان له الأثر في ذلك ،ف(هاريس)مثلا هو أستاذ (تشو مسكي)عندما عرف الكلام قال :"إنه جزء من حديث يقوله شخص يسبقه ويليه سكوت من جانب الشخص "[7].

وقد جعل الدكتور شعبان صلاح المعنى المستقل بالفهم شرطا أساسا للجملة ،لذلك قال في حدها:"هي ما استقل من التعبيرات اللغوية بتمام الإفادة "[8]. بصرف النظر عن عدد المؤلفات لها ،فقد تكون الجملة محتوية على ركني الإسناد ،وقد تحتوي على ركن واحد ،وقد لا تحتوي على أي منهما [9].وهذا ما نجده كذلك عند الدكتور نعمة رحيم العزاوي ،فليس شرطا أن تتكون الجملة عنده من مسند ومسند إليه ،بل شرطها أن تعطي معنى مستقلا بالفهم [10]. فعبارة (سبحان الله) ،و(صباحا)في جواب من يسألك (متى تسافر ؟) ،و(زيد)في جواب من يسألك (من سافر ؟)جمل تامة "[11] .فتمام الإفادة هو ما يسعى إليه الدكتور العزاوي ولا يلتفت بعد ذلك إلى

[1]الفعل زمانه وأبنيته :76.
[2]الوظائف الدلالية للجملة العربية :36،40.
[3]مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي (بحث):214.
[4]نحو التيسير :123.
[5]علم اللغة العام –الأصوات :251/2.
[6]دراسات في علم اللغة :262.
[7]مفهوم الكلام المفيد بين النحاة العرب وعلماء اللغة المحدثين (بحث):166.
[8]الجملة الوصفية في النحو العربي (شعبان صلاح):26.
[9]المصدر نفسه والصفحة نفسها .
[10]دراسات في اللغة (كتاب المورد):150.
[11]المصدر نفسه الصفحة نفسها .

أن تتكون الجملة من ركن واحد أو ركنين ،وكان الدكتور عبد الرحمن أيوب من أوائل الباحثين المحدثين الذين ذهبوا إلى عدم اشتراط أن تتكون الجملة من مسند ومسند إليه "[1].

وأوضح الدكتور داود عبده معنى الجملة بقوله :"ليس معنى الجملة مجموع معاني المفردات التي تتألف منها ،بل هو حصيلة تركيب هذه المفردات في نمط معين حسب قواعد لغوية محددة "[2].

والجملة عند الدكتور علي أبي المكارم "نظام من العناصر اللغوية المؤلفة لتؤدي معنى مفيدا في الموقف أو السياق"[3].

فالدكتور أبو المكارم جمع في تعريفه هذا بين المبنى والمعنى ،واستعمل كلمة (العناصر)ليجعل (الكلمة)تشمل المركبات ،والتراكيب الإسنادية ،ووصف هذه العناصر ب(اللغوية)،ليبعد الظواهر غير اللغوية ،كالاجتماعية – مثلا – ووصفها ب(المؤلفة)،ليشير إلى طبيعة العلاقة التي تربط العناصر في حال تركيبها في الجملة ،وأشار إلى المعنى الناتج عن استعمال هذا التكوين في المقام أي أن هذا المعنى يتجاوز معاني كلماته ومركباته إلى معاني مستفادة من الظروف المؤثرة المحيطة في الموقف أو المصاحبة للسياق [4].

وعرفها الدكتور خليل أحمد عمايرة في ضوء شرطي الإفادة والاستقلال ،قائلا :"إن الجملة ما كان من الألفاظ قائما برأسه مفيدا يحسن السكوت عليه ،ف(قام زيد)جملة ،و(زيد مجتهد)جملة و(صه) جملة و(النار)جملة و(أخاك أخاك)جملة و(إن تدرس تنجح)جملة ،ذلك لأن كل مجموعة مما سبق تؤدي بلبناتها كلها معنى يحسن السكوت عليه ،ولو نقصت لبنة واحدة لاختل معنى الجملة "[5].

والجملة عند الدكتور صالح عبد القادر رمز لغوي يتكون من مسند ومسند إليه ،حصلت الفائدة منه مثل :(الله ربنا)و(محمد رسولنا)،و(جاء علي)و(يسافر خالد)،أولم تحصل مثل :(طارت السيارة) و(سبحت الدجاجة)،وغير ذلك [6].

[1] دراسات نقدية في النحو العربي :159/1.
[2] التقدير وظاهرة اللفظ (بحث):6.
[3] مقومات الجملة العربية :105.
[4] المصدر نفسه :106-109.
[5] في نحو اللغة وتراكيبها :77-78.
[6] أسلوب الشرط في ضوء نظرية العامل ونظرية تشو مسكي (بحث):435.

فالباحث في هذا قد تمسك بفكرة الإسناد فقط ،ولم يعتبر كون الجملة مفيدة أو غير مفيدة ولم يأت بجديد وإنما هو رأي ابن هشام صاغه بأسلوب جديد [1] .

لا شك أن الدارسين المحدثين التزموا (الإفادة)ولم يشترطوا (الإسناد)في الجملة كانوا يصدرون في ذلك من الدراسات اللغوية الحديثة القائمة على الوصف ،لذلك ارتضوا وجود جملة من ركن واحد لأن ذلك لا يضطرهم إلى التقدير ،في حين أن من شايع المدرسة التوليدية التحويلية وعلى رأسها اللغوي الأمريكي (تشو مسكي)"يؤيد النحاة العرب القدماء في افتراض وجود عناصر مقدرة غير ملفوظة ..."[2]. فأصحاب الاتجاه التحويلي التوليدي استندوا إلى عدة عناصر سموها عناصر التحويل مثل :"التقدير أو الحذف أو الإضافة لكي يعطوا التركيب اللغوي التفسير المنطقي الذي يجب أن يكون له ،أو بعبارة أخرى ليفسروا الظواهر اللغوية حين لم يجدوا لها تفسيرا في التراكيب السطحية للجملة "[3].

فمفهوم الجملة عند الدكتور خليل أحمد عمايرة – مثلا – في ضوء هذا الاتجاه "هي الحد الأدنى من الكلمات (منطوقة أو مكتوبة)التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه ،وهي إما أن تكون قد وضعت للبعد الدلالي الأول ،وهو الإخبار المحايد ونسميه البنية السطحية ،فلا يقصد المتكلم بالجملة غير هذا البعد الدلالي ،وتسمى من حيث المعنى الجملة التوليدية ذات بنية سطحية ،أما من حيث المبنى فتأخذ اسمها في الفعلية أو الاسمية طبقا ل(العبرة بصدر الأصل)..."[4].

ومن هنا نلاحظ أن الدارسين المحدثين اعتمدوا في رسم حدود الجملة على عدة معايير أهمها :

01-معيار الإسناد :الذي ظهر واضحا في تعريف الدكتور صالح عبد القادر .

02-معيار الإفادة :وظهر في بعض حدود وتعاريف الدكتور المخزومى للجملة ،وظهر أيضا في حد الدكتور الجواري ،وغيرهما .

[1] مغني اللبيب :490/2.
[2] مفهوم الكلام المفيد بين النحاة العرب وعلماء اللغة المحدثين (بحث):168.
[3] نظرات في النحو العربي (بحث):106.
[4] المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي :138.

03-معيار الوقف الاحتمالي :وهو الذي انفرد به الدكتور كمال بشر في حدود ما كان لنا من اطلاع .

04-المزاوجة بين أكثر من معيار ،وهي السمة الغالبة على أكثر حدود الجملة عند دارسينا المحدثين.

ويلاحظ في عدد من هذه الحدود التي نقلنا طرفا منها أنها لم تنشغل بالتفريق بين مصطلحي الجملة والكلام ،ربما لإدراكهم أنه لا جدوى من هذا الجدال الذي طال كثيرا واتخذ مسارين عند القدماء فمنهم من جعلها بمعنى واحد ولا فرق ،ولا سيما بعد مرحلة ابن السراج ،ومنهم من فرق بينهما كالرضي وابن هشام ومن شايعهما ،كذلك انصبت عناية كثير من المحدثين على الجملة إدراكا منهم لأهميتها في الدرس النحوي فضلا عن أن عددا منهم تلقى علومه اللغوية في معاهد الدرس في أوروبا[1]. ما كان له الأثر في ذلك ،وصادف أن لاقت آراؤهم آذانا مصغية عند عدد من الذين تتلمذوا عليهم أو على كتبهم ،فكان هذا الكم الكبير من الدراسات التي وجهت عنايتها إلى الجملة .

إن عناية عدد من الدارسين المحدثين بالتفريق بين الجملة والكلام كانت أقل مما كانت عليه عند النحاة القدماء ،ولا يفهم من هذا أنها غير موجودة ،فهي موجودة واتخذت مسارين أيضا ،فهناك من فرق بينهما في المعنى ،وهناك من يرى أنهما بمعنى مترادف .

فمن الذين فرقوا بينهما عبد السلام محمد هارون الذي قال :"والحق أن الكلام أخص من الجملة لأنه مزيد في قيد الإفادة ..."[2].

ونجد هذا التفريق عند الدكتور كمال بشر الذي ذهب إلى أن الكلام أعم من الجملة[3]. ونجده أيضا عند الدكتور محمد عبد الصمد زعيمة في قوله :"غير أن الجملة تختلف عن الكلام ،لأنها وحدة الكلام ،ولذا كانت كل جملة كلاما ،وليس كل كلام جملة ،والتمييز بين مصطلحي الكلام والجملة سهل وميسور ،فالكلام يصدق على سلسلة من الجمل كما يصدق على سلسلة من الكلمات المترابطة لأداء معنى تام "[4].

[1]منهم على سبيل المثال :الدكتور ابراهيم أنيس ،والدكتور ابراهيم السادرائي ،وغيرهم تمام حسان وغيرهم .
[2]الأساليب الإنشائية في النحو العربي :25.
[3]دراسات في علم اللغة :263.
[4]دراسات في علم اللغة المقارن :195.

ويتضح أن هؤلاء الباحثون فرقوا بين الجملة والكلام إلا أن الأول –عبد السلام محمد –جعل الجملة أعم من الكلام ،وهذا ينسجم مع ما ذهب إليه ابن هشام [1].في حين عكس الباحثان بشر وزعيمة المسألة فجعلا الكلام أعم من الجملة .

ومن الذين ذهبوا إلى التفريق بينهما الدكتور عبد الرحيم رضوان ،يتضح ذلك من قوله في الجملة "هي الصورة اللفظية للفكرة ،ومادامت كذلك فيجب أن تدل على معنى تام ،بخلاف (الكلام)الذي لا يشترط فيه الإفادة ،فكل ما يتلفظ به الإنسان سواء كان مفيدا أم غير مفيد يعد كلاما "[2].

فالباحث ذهب إلى خصوص الجملة وعموم الكلام ،فقد اشترط (الإفادة)في الجملة ولم يشترطها في الكلام ،وموقفه من الكلام ينسجم مع المعنى اللغوي للكلام عند اللغويين القدماء ،فهو عندهم "اسم لكل ما يتكلم به ،مفيدا كان أو غير مفيد "[3]. وينسجم أيضا مع المعنى الغربي للكلام "فهو الأداء الفعلي للغة كيفما كان ذلك الأداء ،حصلت الفائدة منه أولم تحصل ..."[4]. ولكنه لا ينسجم مع المعنى الاصطلاحي للكلام عند نحاتنا القدماء ،فقال ابن عقيل :"الكلام المصطلح عليه عند النحاة عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها "[5]. وذهب إلى عدم الترادف أيضا الدكتور صالح سليم عبد القادر [6].

أما أصحاب المسار الثاني من المحدثين الذين يرادفون بين الجملة والكلام ،فمنهم :الأستاذ عباس حسن ،الذي حاول أن يوفق بين مصطلحي الجملة والكلام فجمع بينهما من حيث دلالتهما على الإسناد والإفادة ،فقال : " الكلام أو الجملة هو ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل " [7].وذهب إلى هذا المعنى الدكتور عبده الراجحي أيضا ،ويظهر ذلك من قوله :"الجملة في تعريف النحاة هي الكلام الذي يتركب من كلمتين أو

[1]مغني اللبيب :490/2.
[2]في النحو العربي –بحث في دراسة الجملة :42-43.
[3]شرح ابن عقيل :15/1.
[4]أسلوب الشرط في ضوء نظرية العامل ونظرية تشو مسكي (بحث):434.
[5]شرح ابن عقيل :15/1.
[6]أسلوب الشرط في ضوء نظرية العامل ونظرية تشو مسكي (بحث):434.
[7]النحو الوافي :15/1.

أكثر ،وله معنى مفيد مستقل "[1]. وذهب إلى الترادف أيضا الدكتور خليل أحمد عمايرة [2]،ويفهم الترادف أيضا من قول الدكتور نعمة رحيم العزاوي :"ونحن نعتقد أن هذا الفهم للكلام والجملة ،هو فهم سليم يوافق رأي اللغويين المحدثين ،وذلك لأن ابن جني ومن شايعه جعلوا الإفادة شرط الكلام أو الجملة "[3].

واتخذ الدكتور محمد طاهر الحمصي موقفين في مسألة الجملة والكلام ،فهما مترادفان عندما تكون الجملة مستقلة بالإفادة ،وغير مترادفين عندما تسلب الجملة هذا الاستقلال [4].

وقد ذكرنا في بحثنا للجملة عند النحاة القدماء أنها وإن اتخذت مسارين إلا أن الأمر انتهى إلى سيادة المسار الثاني الذي يرى أصحابه أن الجملة قول مركب سواء أأفادت أم لم تفد ،كما هو واضح من قول الرضي وابن هشام ومن تابعهما .والمسألة عند كثير من المحدثين على خلاف ذلك ،فتمام المعنى واستقلاله بالفهم في الجملة ،هو محط العناية ،وهو ما يجب أن يلتفت إليه [5].

وعناية المحدثين بالجملة وإدراكهم أهميتها في الدرس النحوي ،لا تعني إغفالهم أهمية (الكلام)،فقد تردد الحديث عنه في عدد من الدراسات اللغوية الحديثة ،ولكنه اتخذ عند بعضهم مفهوما آخر على غير ما كان عليه عند النحاة القدماء "معنى هذا أن الكلام لا يشترط تمام الفائدة لكي يتحقق مفهومه ،فأي نشاط صوتي أو كتابي مبني على قواعد اللغة ،سواء كان كلمة أم جملة أم عدة تعبيرات ،هو في نظر الباحث الحديث كلام ،أما الجملة فلابد فيها من تمام الفائدة "[6].

وبدلا من التفريق بين الجملة والكلام الذي عهدناه كثيرا عند القدماء وقليلا عند المحدثين ،أخذ بعض الدارسين المحدثين يتناول العلاقة بين (اللغة)و(الكلام)،وهذا ما نجده عند الدكتور تمام حسان – مثلا – الذي قال:"فالكلام عمل واللغة حدود هذا العمل ،والكلام سلوك واللغة معايير هذا السلوك والكلام نشاط واللغة

---

[1]التطبيق النحوي :105.
[2]في نحو اللغة وتراكيبها :77.
[3]دراسات في اللغة (كتاب المورد):148.
[4]من نحو المباني إلى نحو المعاني :4.
[5]التطبيق النحوي :105 ،والجملة العربية 19،ودراسات في اللغة (كتاب المورد):150،والجملة الوصفية في النحو العربي (شعبان صلاح) :26 .والحذف والتقدير في النحو العربي :358،وغيرها.
[6]الجملة الوصفية في النحو العربي (شعبان صلاح):18.وينظر :في النحو العربي –بحث في الدراسة الجملة :43.

قواعد هذا النشاط ،والكلام حركة واللغة نظام هذه الحركة ،والكلام يحس بالسمع نطقا والبصر كتابة ،واللغة تفهم بالتأمل في الكلام ،فالذي نقوله أو نكتبه كلام والذي نقول بحسبه ونكتب بحسبه هو اللغة ،فالكلام هو المنطوق وهو المكتوب ،واللغة هي الموصوفة في كتب القواعد وفقه اللغة والمعجم ونحوها –والكلام قد يحدث أن يكون عملا فرديا ،ولكن اللغة لا تكون إلا اجتماعية "[1].

وبعد هذه الجولة مع أقوال المحدثين في حد الجملة نرى أن الدكتور ابراهيم أنيس كان موفقا في تعريفه للجملة ،فهي عنده "أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه ،سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر"[2]. فقد اتسم هذا التعريف بالسهولة ،والدقة ،والوضوح ،فضلا عن أنه يصب في قالب الإفادة والاستقلال اللذين ذكرهما ابن جني بقوله :"وأما الجملة ،فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه ..." [3].

[1]اللغة العربية معناها ومبناها :32،وينظر :مناهج البحث في اللغة :38.
[2]من أسرار اللغة :236.
[3]اللمح في العربية :

الفصل الثاني: أقسام الجملة العربية عند النحاة القدماء و الدارسين المحدثين

المبحث الأول: أقسام الجملة العربية عند النحاة القدماء:

اعتمد النحاة القدماء في تصنيف الجملة عدة أسس، فمنهم من نظر إلى طبيعة الكلمة التي تتصدر الجملة، و منهم من نظر إليها من حيث وقوعها في نطاق جملة أخرى، أو حسب موقعها من الإعراب، أو بحسب الوظيفة العامة التي تؤديها.

- و نعرض فيما يأتي تلك التصنيفات عرضا موجزا:

01- تقسيم الجملة بحسب طبيعة صدرها:

- تقسم الجملة على اسمية و فعلية عند النحاة القدماء بالنظر إلى الكلمة التي تتصدر الجملة فإن كانت اسما فهي من قبيل الجمل الاسمية، وان كانت فعلا من قبيل الجمل الفعلية. قال ابن هشام: "فالاسمية التي صدرها اسم، ك (زيد قائم)، و (هيهات العقيق)، و (قائم الزيدان) عند من جوزه و هو الأخفش و الكوفيون. و الفعلية هي التي صدرها فعل ك (قام زيد)، و (ضرب اللص)، و (كان زيد قائما)، و (ظننته قائما) و (يقوم زيد) وقم.[1]

- و ذكر ابن هشام أن المراد بصدر الجملة، المسند و المسند إليه، و لا قيمة لما تقدم عليهما من حروف وفضلات ، فالجمل نحو (أقائم الزيدان؟) (أزيد أخوك؟) (لعل أباك منطلق)، جمل اسمية، و الجمل نحو: (إن قام زيد)، (هلا قمت) و (قد قام زيد)، جمل فعلية ، ولا يلتفت إلا لما هو صدر في الأصل، فالجمل في قوله تعالى:

[1] مغني البيب: 492/2

"ففريقا كذبتم و فريقا تقتلون" [1]، جملة فعلية و هي فعلية أيضا في قوله تعالى: "خشعا أبصرهم يخرجون" [2]، لأن (فريقا) و (خشعا) في نية التأخير[3].

- و نرى في هذا التقسيم –الثنائي- عند سيبويه في باب المسند و المسند إليه، إذ قال: "وهماما لا يغني واحد منهما عن الآخر، و لا يجد المتكلم منه بدا. فمن ذلك الاسم المبتدأ و المبني عليه. و هو قولك: (عبد الله أخوك)، و (هذا أخوك)، و مثل ذلك (يذهب عبد الله)، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء[4] ، و نلمح ذلك أيضا عند المبرد [5] و نجده واضحا عند ابن جني يظهر ذلك من قوله: "و أما الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه و هي على ضربين: جملة مركبة من مبتدأ و خبر ، و جملة مركبة من فعل و فاعل [6] . غير أن هذا التقسيم الذي روعي فيه مبدأ الكلمة المتقدمة أساسا في التصنيف، اختلف فيه النحاة القدامى، فقد جعل البصريون جملة (عبد الله قام) –مثلا- اسمية مقدرين ضميرا مستترا للفاعل بعد الفعل[7]. و احتجوا بأن الفاعل كالجزء من الفعل فهما بمنزلة كلمة واحدة، وهذا يعني أنه لا يجوز تقدم عجز الكلمة على صدرها[8]. أما الكوفيون فيعدون ما جاء على نحو الجملة المذكورة آنفا جملة فعلية، و إن تقدم فيها الاسم، بوصفه فاعلا متقدما للفعل المؤخر[9]. و استدلوا بقول الزباء [10]:

ما للجمال مشيها وئيدا ... أجند لا يحملن أم حديدا

---

[1] البقرة: 87
[2] القمر: 7
[3] المغني اللبيب: 492/2-493
[4] الكتاب: 23/1
[5] المقتضب: 54/2
[6] اللمع في العربية: 26
[7] المقتضب: 128/4، و الأصول في النحو: 72/1-73 و المغني في النحو:72/1-73
[8] الفوائد الضيائية: 255/1
[9] حاشية الصبان: 65/2، و الموفي في النحو الكوفي: 18
[10] معاني القران(للفراء) 73/2، 424 و مغني للبيب: 758/2.

أي: وئيد مشيها ف (مشيها): فاعل رفع بالصفة المشبهة (وئيدا)، و أوله البصريون على أنه مرفوع على الابتداء.[1]

– مما لا شك فيه أن هذا التقسيم القائم على أساس بنيوي شكلي من دون النظر إلى المضمون أو المعنى أدى إلى عدم وضوح المنهج الذي تنتظم فيه الجملة، فجملة (عبد الله قام) كما مربنا اسمية عند البصريين، فعلية عند الكوفيين هذا الاختلاف في وجهات النظر في تحديد الجملة الاسمية و الفعلية عند القدماء جعل عددا من الدارسين المحدثين ينظرون إليه بعدم الارتياح فالمخزومي مثلا: وصف هذا التحديد بأنه ساذج[2]، وقال ساطع الحصري " إنني أعتقد أن الإنسان لو قصد التعقيد و التشويش لغرض من الأغراض، لما استطاع أن يجد طريقة تصنيفية و تفسيرا أكثر اعوجاجا و أشد غرابة من تلك[3].

وزاد بعضهم على التقييم المذكور آنفا بحسب صدر الجملة– نوعا ثالثا هو الجملة الظرفية التي حدها ابن هشام بأنها "هي المصدرة بظرف أو مجرور ، نحو: (أعندك زيد؟) و (أفي الدار زيد؟) إذا قدرت (زيدا) فاعلا بالظرف و الجار و المجرور لا بالاستقرار المحذوف و لا مبتدأ مخبرا عنه بهما[4]، و كذلك هي عند السيوطي[5].

ويرى الدسوقي (ت 1230هـ) أن هذه الجملة التي ذكرها ابن هشام إما جملة اسمية و ذلك عند تقدير (كائن)، أو جملة فعلية و ذلك عند تقدير (استقر)[6].

وتجدر الإشارة إلى أن ملامح الجملة الظرفية ظهرت عند الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن الظرف يرفع الاسم الذي يليه، و يسمون الظرف المحل أو الصفة نحو: (أمامك زيد) و (في الدار عمرو)[7]. وقد نقل عن ابن السراج أنه

[1] حاشية الصيبان: 66/2
[2] في النحو العربي نقد و توجيه: 39.
[3] أراء و أحاديث في اللغة و الأدب: 109
[4] مغني اللبيب: 492/2
[5] همع الهوامع: 56/1
[6] حاشية الدسوقي على مغني اللبيب. 35/2

[7] الانصاف في مسائل الخلاف: 36/1(م6)

ذهب إلى أن كلا من الظرف و الجار و المجرور قسم برأسه[1] ، و هذا يشير إلى أن الظرف و الجار والمجرور ركنان رئيسان في الجملة و لا يسدان مسد الخبر أو يقومان مقامه كما يقول البصريون و أنهما لا يتعلقان بمحذوف سواء أفعلا كان أم اسما.

–و قد استحسن أبو علي الفارسي رأي ابن السراج بجعل الظرف و الجار و المجرور قسما برأسه فقال: "و قد جعل أبوبكر هذا التأليف في بعض كتبه قسما برأسه و ذلك مذهب حسن"[2]

و قد أضاف الفارسي الجملة الشرطية إلى الأنواع الثلاثة المذكورة آنفا فيرى أن الجملة على أربعة أضرب: فعلية، اسمية، و شرطية و ظرفية[3]، وهذا ما فعله الزمخشري أيضا الذي قال:" الجملة على أ ربعة أضرب: فعلية ، اسمية، و شرطية و ظرفية و ذلك: (زيد ذهب أخوه) ، و (عمر و أبوه منطلق)، و (بكر إن تعطه يشكرْكَ)، و (خالد في الدار)[4] .

ووصف ابن يعيش التقسيم الرباعي للجملة عند الزمخشري بأن هذه القسمة هي قسمة أبي علي[5] و هذا يدل على زيادة أبي علي في هذا المجال و أكد هذه الزيادة أيضا ابن فلاح اليمني [6] بيد أن الجرجاني لم يرتض قسمة أبي علي، و مال إلى التقسيم الثنائي[7].

– و كذلك فعل ابن يعيش، فرد الشرطية و الظرفية إلى الجملة الفعلية، و يرى أن الجملة الشرطية تتألف من جملتين فعليتين[8].

[1] شرح جمل الزجاجي: 352-351/1
[2] المسائل العسكريات في النحو العربي: 82
[3] المقتصد فب شرح الايضاح: 273/1
[4] المفصل:32
[5] شرح المفصل:88/1
[6] المغني في النحو: 287/2 - 288
[7] المقتصد في شرح الايضاح: 277/1
[8] شرح المفصل:88/1

– ورد الدكتور الجواري كلام ابن يعيش، و زعمه بأن جملة الشرط تتكون من جملتين فعليتين، ووصفه بعدم الدقة لأن جملتي الشرط ليستا بالضرورة أن تكونا دائما فعليتين فقد تكون جملة الجواب اسمية[1].

– و رد ابن هشام الجملة الشرطية إلى الجملة الفعلية، بقوله: "و زاد الزمخشري و غيره الجملة الشرطية، و الصواب أنها من قبيل الفعلية"[2]، معنى هذا أنه قال بالتقسيم الثلاثي: جملة اسمية، وجملة فعلية، و جملة ظرفية[3]. و من الذين تابعوا ابن هشام في هذا التقييم السيوطي[4]، و الفاكهاني (ت 972هـ)[5].

وقد وهم أحد الدارسين المحدثين بقوله إن ابن هشام صنف الجملة إلى أربعة أضرب هي: الاسمية، الفعلية، الظرفية، الشرطية، و أرجعها إلى الصنفين الكبيرين:

الاسمية و الفعلية في كتابه المغني[6]

و الحقيقة أن ابن هشام أرجعها إلى ثلاثة أقسام في كتابه المغني، بيد أنه جعلها قسمين فقط في كتابه (الإعراب عن قواعد الإعراب)، كما يظهر من قوله: "الجملة الاسمية إن بدئت باسم كـ (زيد قائم) و (إن زيداً قائم)....

و فعلية إن بدئت بفعل كـ (قام زيد) و (هل قام زيد)[7].

– يمكن القول بأن ثنائية التقسيم هي التي سادت الأوساط النحوية عند القدماء فهم يردون الأنواع الأخرى في الغالب إلى هذين النوعين، وهذا ما وجدناه مثلا عند الجرجاني، و ابن يعيش، و نجده عند ابن جني[8]، و الأنباري[9] و ابن عصفور[1] (ت 669هـ)، و ابن مالك[2] و غيرهم.

---

[1] نحو المعاني: 108
[2] مغني اللبيب:492/2
[3] المصدر نفسه و الصفحة نفسها
[4] المطالع سعيدة: 96/1
[5] شرح كتاب الحدود في النحو: 65-66
[6] بنية الجملة العربية بين التحليل و النظرية:25
[7] الاعراب عن قواعد الاعراب: 61.62
[8] اللمع في العربية: 82-83
[9] أسرار العربية: 82-83

02- تقسيم الجملة بحسب الموقع الإعرابي لها:

- تأمل النحاة الجملة من زاوية أخرى، ألا و هي الإعراب فجعلوا الجمل قسمين: جمل لها محل من الإعراب، و جمل لا محل لها من الإعراب، فما أُوِّل بالمفرد و قام مقامه أعرب، و ما لم يؤول بمفرد لا محل له من الإعراب[3].

- و من بوادر الحديث عن إعراب الجمل ما نجده عند المبرد الذي قال: "وإنما تكون الجمل صفات للنكرة، وحالات للمعرفة"[4]. ونجد بوادرها أيضا عند ابن بابشاذ (ت 469هـ) الذي ذكر أن الجمل التي لها محل من الإعراب هي الجملة التي تكون خبر المبتدأ، نحو (هذا أبوه منطلق)، و الجملة التي تكون صفة، نحو (هذا الرجل له علم) ، و الجملة التي تكون حالا، نحو: (هذا زيد أبوه منطلق) فـ (أبوه منطلق) في موضع رفع الخبر ل (هذا) و جملة (له علم) في محل رفع صفة لـ (رجل) و (أبوه منطلق) في الجهة الثالثة في موضع نصب على الحال[5] .

- و قد ذكر الجرجاني أن الجملة تقع موقع المفرد في ستة مواضع : أحدهما خبر مبتدأ و الثاني: خبر كان و أخواتها، و الخامس: في صفة النكرة، و السادس: الحال[6].

و في هذا إشارة إلى الجمل التي لها محل من الإعراب و هناك حديث عن إعراب الجمل عند ابن فلاح اليمني[7] و أبي حيان[8] (ت 745هـ).

وقد اختلف في عدد الجمل التي تندرج تحت كل قسم، فعدد الجمل التي لها محل من الإعراب عند المرادي مثلا سبعة. أما الجمل التي لا محل لها من الإعراب فتسع[9]. و هم كذلك عند ابن هشام[10]، وقد جعل السيوطي الجمل

---

[1] المقرب: 89
[2] شرح التسهيل (لابنمالك): 309/1. 195/3
[3] الجمل التي لها محل من الاعراب و التي لا محل لها: 405
[4] المقتضب: 123/4
[5] شرح المقدمة المحسبة: 95/1 - 96
[6] الجمل: 40
[7] المغني في النحو: 307/2 - 309
[8] ارتشاف الضرب: 1613/3 - 1620
[9] الجمل التي لها محل من الاعراب و التي لا محل لها: 412/405
[10] مغني اللبيب: 500/2، 558

التي لا محل لها من الإعراب اثني عشر قسما، و جعل الجمل التي لها محل من الإعراب ثلاثين قسما، فيكون مجموع النوعين عنده اثنين و أربعين قسما[1].

03- تقسيم الجملة بحسب وقوعها في نطاق جملة أخرى:

- قسم بعض النحاة الجمل إلى جملة كبرى و جملة صغرى بالنظر لوقوعها في نطاق جملة أخرى فالكبرى: "هي الجملة الاسمية التي خبرها جملة سواء كانت الثانية (جملة الخبر) اسمية أم فعلية، نحو: (زيد أبوه قائم)، و (زيد قام أبوه) ....[2]، و الصغرى: "هي المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين"[3] المذكورين آنفا.

- و يمكن أن تعد الجملة الواحدة صغرى و كبرى في ذات الوقت، و ذلك باحتواء الجملة الكبرى على جملة صغرى بالنسبة لها، و كبرى بالنسبة لجملة أخرى، نحو: (زيد أبوه غلامه منطلق)، فالجملة، (أبوه غلامه منطلق)، صغرى بالنسبة للجملة الكبرى (زيد أبوه غلامه منطلق) و كبرى بالنسبة إلى جملة (غلامه منطلق)[4].

- و يجب أن تشتمل الجملة ، الصغرى على رابط يعود على المبتدأ في الجملة الكبرى، نحو: (زيد قام أبوه)، و لولا ذلك الرابط لأمكن أن تكون الجملة الصغرى مستقلة بنفسها، و تقسم الجملة الكبرى إلى قسمين رئيسين :

الجملة ذات الوجه الواحد، و هي التي صدرها اسم و خبرها (الجملة الصغرى) جملة اسمية نحو (زيد أبوه قائم).

و الجملة ذات الوجهين، و هي التي صدرها اسم، وخبرها جملة فعلية، نحو: (زيد يقوم أبوه)[5]

---

[1] الأشباه و النظائر: 2/17-21
[2] مغني اللبيب:2/497، و ينظر: همع الهوامع:1/57
[3] مغني اللبيب: 2/497.
[4] المصدر نفسه و الصفحة نفسها
[5] مغني اللبيب: 2/499- 500.

04– تقسيم الجملة بحسب الوظيفة العامة التي تؤديها:

– هناك من ذهب إلى تحليل الجمل بالنظر إلى معناها لا بحسب مبناها، و من أهم أصحاب هذا الاتجاه ابن كيسان (ت 299 هـ) الذي ذهب إلى أن أنواع الجمل بالنظر إلى معناها تقسم على أربعة أقسام هي: الخبر، الاستخبار، النداء و الطلب و المقصود بالاستخبار الاستفهام، و معنى الطلب الأمر و النهي[1].

– و كان أبو علي الفارسي أكثر وضوحا عندما قسم الجمل بحسب المعاني على قسمين أساسيين أحدهما (الخبر) و الآخر (غير الخبر) الذي يفهم منه (الإنشاء) فقال: "و الجمل على ضربين: خبر و غير خبر، و الخبر منهما على ضربين : جملة من فعل وفاعل، و الفعل و الفاعل أشد اتصالا من المبتدأ بخبره، ألا ترى : أن كل واحد من المبتدأ و خبره قد يحذف و يدل عليه الآخر، ولا يفعل هذا بالفعل مع الفاعل، و الجمل الأخرى التي ليست خبرا لا تخلوا أيضا من أن تكون من مبتدأ و خبر و فعل و فاعل، و ذلك نحو: الأمر، النهي، الاستخبار، التمني و النداء[2].

–غير أن هذا التحديد – الخبر و الإنشاء – يرتبط بالبلاغيين [3]، أكثر من ارتباطه بالنحويين لعنايتهم بالمعنى و تقديمه على اللفظ،، لذا نظروا إلى الجمل من حيث احتماليتها إلى الصدق أو الكذب، فإن كانت تحتمل ذلك بنفسها فهي خبرية وإلا فهي إنشائية، و الإنشاء على نوعين: طلبي و غير طلبي، و لما كان أساسهم التصنيفي قائما على أساس الصدق و الكذب فقد اختلفوا في تحديد مفهوميهما، فذكر السكاكي (626هـ) معنيين لهما: أحدهما هو أن صدق الخبر مطابقته للواقع الخارجي و كذبه عدمها[4] وذكر القز ويني (ت739 هـ) معنى ثالثا نسبه

[1] كتاب الموفقي في النحو: 108
[2] المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: 519-520
[3] مفتاح العلوم:164، و الانفتاح في علوم البلاغة: 1/13-15، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة و علوم حقائق الاعجاز" 2/25/32.
[4] مفتاح العلوم: 166-167

إلى الجاحظ مفاده أن صدق الخبر مطابقته للواقع مع (الاعتقاد) بأنه مطابق و كذب الخبر عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد أنه غير مطابق[1].

[1] الايضاح في علوم البلاغة:14/1

المبحث الثاني: أقسام الجملة العربية عند الدارسين المحدثين:

– بعد أن عرضنا تقسيمات الجملة عند النحاة القدامى، نتطرق إلى عرض محاولات تقسيمها عند الدارسين المحدثين ، و أهم الذين حاولوا تقسيم الجملة من المحدثين:

01– الأستاذ عباس حسن (1957م):

قسم عباس حسن الجمل إلى ثلاثة أنواع: الجملة الأصلية، و الجملة الكبرى و الجملة الصغرى والمقصود بالجملة الأصلية التي تقتصر على ركني الإسناد، المبتدأ مع خبره أو ما يقوم مقام الخبر أو الفعل مع فاعله أو ما ينوب عن الفاعل. و معنى الجملة الكبرى هي التي تتكون من مبتدأ ' خبره جملة اسمية، نحو: (الزهرة رائحتها طيبة) أو يكون خبرها جملة فعلية نحو: (الزهر طابت رائحته). أما الجملة الصغرى، فهي الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداهما خبرا لمبتدأ في جملة كبرى[1].

وقد نقل الأستاذ عباس حسن هذا التقييم عن القدماء و لم يشر إلى صاحبه، فقال: "يقول النحاة إن الجملة ثلاثة أنواع"[2]، و ذكر الأنواع الثلاثة. و لعله يشير الى ما ذكره ابن هشام في كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب) الذي جعل فيه الجملة اسمية و فعلية بحسب الصدر، نحو: (زيد قائم) و (قام زيد)، و جعلها جملة كبرى نحو (زيد أبوه غلامه منطلق) ، و جملة صغرى مثل: (أبوه غلامه منطلق) بالنسبة إلى (زيد) في الجملة المذكورة آنفا، و كبرى بالنسبة إلى (غلامه منطلق)[3]. فهي جملة ذات وجهين (كبرى و صغرى)[4].

و أشار في موضع آخرمن كتابه (النحو الوافي) الى أن الجملة نوعان، و يقصد الأصلية، فعلية، و هي التي تتكون من فعل وفاعل أو نائب فاعل، و سميت فعلية لأنها مبدوءة بفعل أصالة مثل: (فرح الفائز)، و (أكرم المبدع) و

[1] النحو الوافي: 16/1
[2] المصدر نفسه و الصفحة نفسها
[3] الاعراب عن قواعد الاعراب: 61-63
[4] مني اللبيب: 497/2- 499

(اسمية) و هي التي تتكون من مبتدأ و خبر نحو: (المال الفاتن) و (هل الفاتنُ المالُ؟) و سميت اسمية لأنها مبدوءة باسم أصالة[1].

معنى هذا أن الأستاذ عباس حسن التزم الأساس الشكلي في تصنيف الجملة، أي بحسب ما تبدأ به (المسند أو المسند إليه) و بهذا اتفق مع الذين يقسمون الجملة بحسب صدرها من النحاة القدماء. إلا أن الجديد عنده أنه أضاف مصطلح (الجملة الأصلية)، ربما ليتلافى النقص الذي وقع فيه ابن هشام الذي أطلق مصطلح (الجملة الصغرى) و مصطلح (الجملة الكبرى) و (الجملة ذات الوجه) و (ذات الوجهين) على الجمل التي يتعدد فيها الإسناد، بيد أنه أحجم عن ذكر مصطلح ما يدل على الجمل التي لا يتعدد فيها الإسناد لذا "كان ينبغي أن يفطن إلى حاجة هذا النوع إلى مصطلح يميزه....) من غيره.[2]

و قد التفت أحد الباحثين المحدثين التفاته ذكية، فرأى أن الجملة الكبرى و الصغرى لا تصلحان أن تكونا نوعا من أنواع الجمل، بل هما تفريع لها[3].

و هذا قول سليم، فالجملة الكبرى تبقى من نسخ الجملة الاسمية سواء أأخبر عنها بتركيب صدره الفعل، نحو: (زيد قام أبوه) أم أخبر عنها بتركيب صدره الاسم، نحو: (الورد رائحته طيبة) فكل الذي حصل أن الإسناد تعدد في هذه الجمل فبدلا من أ ن نقول، (الورد طيب الرائحة)

–الاسناد هنا غير متعدد، قلنا (الورد رائحته طيبة) و هنا تعدد الإسناد، معنى هذا أن الجملة الثانية غادرت من البساطة إلى التركيب أي من الإسناد غير المتعدد إلى الإسناد المتعدد ، فهي جملة اسمية مركبة[4].

[1] النحو الوافي: 466/1 (الهامش4).
[2] مقومات الجملة العربية: 124
[3] العلامة الاعرابية في الجملة: 61
[4] اقتبست هذه التسمية من المستشرق الألماني (برجشتراسر) . (التطور النحوي للغة العربية) 138

– و تجدر الإشارة إلى أن الأستاذ عباس حسن سمى التراكيب غير المستقلة التي تقع خبرا للمبتدأ جملة صغرى، متابعا في ذلك ابن هشام، في حين نجده في موضع آخر من كتابه (النحو الوافي) يضطرب فلا يسميها جملة ولا كلاما لأنها ليس لها كيان معنوي مستقل.[1]

فكان على الأستاذ عباس حسن عندما أطلق مصطلح (الجملة الأصلية) على الجمل التي تقتصر على ركني الإسناد، أن يطلق تجوزا مصطلح (الجملة الفرعية) على التراكيب غير المستقلة لتكون (الأصلية) إلى جانب (الفرعية)، و إن كنا لا نرتضي أن تحمل هذه التراكيب مصطلح الجملة و الحل الأسلم هو أن نطلق على الجمل التي لا يتعدد فيها الإسناد مصطلح (الجمل البسيطة)، أما الجمل التي يتعدد فيها الإسناد ، فنسميها (جملا مركبة) كما رأى الدكتور علي أبو المكارم[2] .

و بذلك نتخلص من المصطلحات المتعددة التي أطلقها ابن هشام على التراكيب التي يتعدد فيها الإسناد، جملة كبرى وصغرى وذات وجه و ذات وجهين، و في الوقت نفسه أن وضع مصطلح (البسيطة) إلى جانب مصطلح (المركبة) يؤدي إلى الانسجام لا إلى التنافر فالبساطة تقابل التركيب، و هذا أيسر و أسهل.

02– الدكتور عبد الرحمن أيوب (1957):

يرفض الدكتور أيوب تقسيم الجملة إلى اسمية و فعلية، وحاول أن يأتي بتقسيم جديد غير مألوف لدى نحاتنا القدماء، فيرى أن الجمل في العربية نوعان: أحدهما (جمل اسنادية) و الآخر(جمل غير اسنادية) و تنحصر الجملة الاسنادية في الجملتين: الاسمية، نحو (زيد قائم) و الفعلية نحو، (جاء خالد) أما الجمل غير الاسنادية فهي : جملة

[1] النحو الوافي:ر15/1 (الهامش 2-أ)
[2] مقومات الجملة العربية: 124.

النداء مثل (يا محمد) و جملة المدح و الذم ، نحو: (نعم الرجل زيد) و (بئست المرأة هند) و جملة التعجب نحو: (ما أجمل الورد) وذكر أن جمل النوع الثاني لا تعد من الجمل الفعلية بحجة تأويل النحاة لها بعبارات فعلية[1].

فواضح أن الدكتور عبد الرحمن أيوب ينطلق من فكرة المنهج الوصفي التي التزمها في دراساته اللغوية[2]، لذلك نراه في تقسيمه الجملة يعتمد على الملاحظة المباشرة لهذه التراكيب من دون اللجوء إلى التقدير و التأويل، لذا عد (النداء) و (التعجب) و (المدح و الذم) جملا غير اسنادية فهو لم يتوهم أفعالا في هذه التراكيب لا وجود لها ، فيرى أن هذه التصورات لا تعدو عن كونها عملية "خضوع لشكلية منطقية... تحتم وجود الموضوع و المحمول معا حتى يمكن للقضية أن تكون قضية"[3]

03- الدكتورأحمدعبد الستار الجواري (1962):

رفض الدكتور الجواري تقسيم الجملة على أساس ظاهري – الكلمة التي تبدأ بها- و ارتضى تقسيمها بحسب طبيعة (المسند) أو (الوصف) على جملة اسمية و فعلية و ظرفية، "فإذا انطوى الوصف أو المسند على معنى الزمن كان الإسناد إسنادا فعليا، وسميت الجملة جملة فعلية لأن المسند فيها فعل، و إذا خلا الوصف أو المسند من معنى الزمن كان الإسناد إسنادا اسميا، و سميت الجملة اسمية"[4].

ويرى أن (الوصف) و (المسند) و (الموضوع) رتبة واحدة، فعندما يختلف (المسند) أو ما كان بمعناه تختلف طبيعة الجملة، فجملة (زيد حاضرٌ) جملة اسمية لأن الوصف أو المسند فيها مجرد من معنى الزمن، في حين أن جملتي (حضر زيدٌ) و (يحضر زيدٌ) جملتان فعليتان لأن الوصف أو المسند فيهما مقيد بمعنى الزمن[5].

[1] دراسات نقدية في النحو العربي: 129/1
[2] الدراسات اللغوية عند عبد الرحمن أيوب (رسالة ماجستير): 160، و العربية و علم اللغة البنيوي : 167
[3] دراسات نقدية في النحو العربي: 158/1
[4] نحو التسيير: 123، ونحو المعاني: 106
[5] نحو التسيير:123-124

فالجواري ابتعد عن الأساس الشكلي في تقسيم الجملة الذي عرف عند النحاة القدماء و دعا الى مقياس جديد بدلا منه، وهو في دعوته هذه يعد من أوائل من نادى بهذا الأساس و يرى أن لا فرق بين الجملتين : نحو (قام زيد) و (زيد قام) و بناء على طبيعة (المسند) فهما جملتان فعليتان لأن المسند فيهما فعل، جاءت الجملة الأولى على الوجه المألوف في حين تقدم المسند إليه في الجملة الثانية للاهتمام به[1].

و عد الجملتين المذكورتين جملتين فعليتين لا يبتعد عن رأي الكوفيين الذين أجازوا تقدم الفاعل على فعله[2].

أما النوع الثالث من الجمل التي صنفها على أساس طبيعة (المسند)، فهي الجملة الظرفية و هي التي يكون المسند فيها ظرفا- ظرف زمان أو مكان أو جار ومجرور- نحو: (أفي الدار زيدٌ؟) و (أعندك عمرو؟) و (قبلك أخوك)[3].

و من الملاحظ أن كلام الجواري في مسألة الجملة الظرفية كان غامضا: إذ لم يحدد معالمها و لكن رغم هذا الغموض، نفهم من الأمثلة التي أثبتها لهذه الجملة أنه لا يشترط تقدم الظرف أو الجار والمجرور كما فعل ابن هشام[4]، و انما يبيح التقديم و التأخير فيهما.

وعد الدكتور الجواري الجملة الشرطية قسما مستقلا من أقسام الجملة لاختلافها صيغة و معنى عن الجمل الأخرى[5].

و ما ذهب إليه الجواري لم يغب عن بال بعض النحاة القدماء فأبو على الفارسي جعل الجملة الشرطية نوعا من أنواع الجمل[6]، و ذهب إلى مثله الزمخشري، نحو: (بكر إن تعطه يشكرْكَ).[7]

[1] نحو الفعل: 20
[2] الموفي في النحو الكوفي: 18
[3] نحو المعاني: 106
[4] مغني البيب: 492/2
[5] نحو المعاني : 116
[6] المسائل العسكريات في النحو العربي:82
[7] المفصل: 32

و قسم الدكتور الجواري الجمل تقسيما آخر بحسب الغرض أو المعنى فجعلها نوعين أحدهما (جمل إخبارية) و تشمل : المثبتة و المنفية، و الآخر (جمل إنشائية) و هي على نوعين : الأول (إنشاء طلبي) كالأمر و النهي و الاستفهام و التمني ، والثاني(إنشاء غير طلبي) كالتعجب (ما أفعله و افعل به)، و المدح و الذم (نعم و بئس و حبذا)، و النداء.[1]

و قد مر بنا في كلا منا عن أقسام الجملة عند النحاة القدماء أن بوادر تقسيم الجملة بحسب المعنى أو الغرض ظهرت عند بعض النحاة و أكمل صرحها البلاغيون، إلا أن الجواري و إيمانا منه بربط النحو بمعانيه، أراد أن يجبر الصدع الذي خلفه السكاكي بفصل علم المعاني عن علم النحو ، كما ذكر عدد من الدارسين المحدثين[2].

فقال : ولعل أهم و أخطر ما يمكن أن تؤكده هذه الدراسة حقيقة قال بها غير واحد من الباحثين و هي أن عزل (معاني النحو) عن (النحو) مساءة به بالغة ، و جنوح به عن السبيل السوي أي جنوح و تجريد للنحو من روحه حتى يصير جسما بلا روح و إهابا بلا محتوى..."[3] ولذلك أراد أن يعيد النحو إلى سيرته كما هي عند الجرجاني ، فكان من ثمرة ذلك هذا التقسيم للجملة بالنظر إلى المعنى و الغرض.

و مما مرتبين أن الدكتور الجواري قسم الجملة بحسب طبيعة (الوصف) أو (المسند) إلى ثلاثة أنواع : اسمية، فعلية و ظرفية غير أن موقفه من الجملة الأخيرة يكتنفه الغموض، و نظر إلى الجملة من زاوية المعنى فجعلها قسمين: إخبارية و إنشائية' و عد الجملة الشرطية قسما مستقلا بالنظرالى طبيعتها لا بالنظر إلى طبيعة المسند.

[1] نحو المعاني: 118،114،113،110.
[2] إحياء النحو: 19 و البلاغة عند السكاكي: 288
[3] نحو القران: 15-16

04- الدكتور مهدي المخزومي (1964):

و الجملة عند الدكتور المخزومي ثلاثة أقسام، على غرار ما فعله ابن هشام : اسمية و فعلية و ظرفية، إلا أنه اعتمد (المسند) لا (المسند إليه) أساسا في هذا التقسيم "لأن أهمية الخبر أو الحديث إنما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة، و على ما للمسند من دلالة 237' ووصف تصنيف الجملة بحسب ما تبدأ به بأنه ساذج' لقيامه على أساس لفظي محض[1].

و اعتمادا على هذا الأساس يرى أن الجملة الفعلية "هي الجملة التي يكون فيها المسند دالا على التغيير و التجدد أو بعبارة أخرى، هي التي يكون فيها المسند فعلا، لأن الفعل بدلالته على الزمان هو الذي يدل على تجدد الإسناد و تغيره و ذلك نحو: قام خالدٌ، و يقوم خالد ، وخالد يقوم"[2]، و أن الجملة الاسمية " هي الجملة التي يكون فيها المسند دالا على الدوام ، أو بعبارة أخرى هي التي لا يكون فيها المسند فعلا، و ذلك نحو: محمد أخوك، الحديد معدن، فأخوك أو معدن دالان هنا على الدوام"[3].

غير أن فكرة التجدد في الفعل و الثبوت في الاسم التي اعتمدها المخزومي لم ترض الدكتور ابراهيم السامرائي و عدها مسألة بلاغية لا تصلح أن تكون مادة في البحث النحوي[4] ، و على هذا النحو كان موقف الدكتور نعمة رحيم العزاوي، فرأى أن التجدد إن كان صالحا للجملة الفعلية المضارعية، فإنه غير صالح للجملة الفعلية الماضوية[5]. و ما ذهب إليه الباحثان معقول لأن عدم انطباق التجدد على الجملة الماضوية يجعله يفتقر إلى صفة الشمول و هي صفة مهمة لقواعد اللغة العربية..

[1] في النحو العربي نقد و توجيه: 39
[2] في النحو العربي قواعد و تطبيق: 86
[3] المصدر نفسه و الصفحة نفسها
[4] الفعل زمانه و أبنيته: 208،204
[5] دراسات في اللغة (كتاب المورد): 152

و لما كان اعتماد الأساس البنيوي في تقسيم الجملة من دون الالتفات إلى المعنى يؤدي إلى عدم وضع المنهج الذي تنتظم فيه الجملة، دعا المخزومي إلى تقسيم الجملة على أساس آخر هو (المسند) لا (المسند إليه) ف (قام خالد) و (خالد يقوم) ، جملتان فعليتان تقدم فيها المسند أوتأخر كما يظهر من تمثيله للحد الذي وضعه للجملة الفعلية و هو هنا ينسجم مع الرأي الكوفي الذي أباح تقديم الفاعل على فعله[1].

و بغض النظر عن فكرة التجدد و الثبوت لاقى رأي المخزومي- الذي يرى في المسند أساسا يقوم عليه تقسيم الجملتين الاسمية و الفعلية. قبولا لدى عدد من الباحثين، منهم الدكتور ابراهيم السامرائي[2]، و الدكتور المهيري[3]، و الدكتور نعمة رحيم العزاوي[4]، و الدكتور علي جابر المنصوري[5]، و غيرهم.

وعد الدكتور المخزومي اسم الفاعل أحد أقسام الفعل إذا أضيف أو وصل بمفعول[6]، آخذا برأي الكوفيين في ذلك [7]، مطلقا عليه تسمية الكوفيين نفسها (الفعل الدائم)[8]

ولم يشترط المخزومي و قبله الكوفيون أن يقع الوصف —اسم فاعل- في سياق النفي أو الاستفهام[9]. في حين اشترط ابن هشام ذلك في الوصف الذي يسد مرفوعه مسد الخبر نحو: (أقائم الزيدان؟) عند تمثيله للجملة الاسمية[10]. و تابع المخزومي الكوفيين في عد أسماء الأفعال مثل: (هيهات) و أمثالها أفعالا لأنها تؤدي معاني الأفعال[11] و لا تقبل علامات الاسم[12]، فقال:"هذه الكلمات الشاذة أفعال حقيقية، كما قال الكوفيون، ولكنها

[1] الموفي في النحو الكوفي: 18
[2] الفعل زمانه و أبنيته: 204
[3] مساهمة في تحديد الجملة الاسمية (بحث): 13
[4] دراسات في اللغة (كتاب المورد): 112
[5] الدلالة الزمنية في الجملة العربية: 29
[6] في النحو العربي نقد و توجيه
[7] معاني القران (للفراء): 220/2، و أبو زكرياء الفراء: 451،450،423
[8] معاني القران (للفراء): و المصطلح الكوفي (بحث): 36
[9] في النحو العربي نقد وتوجيه:51
[10] مغني اللبيب: 492/2
[11] همع الهوامع: 104/3، و في النحو العربي نقد و توجيه: 40
[12] في النحو العربي نقد و توجيه: 40

تخلفت عن سائر الأفعال، فلم تسلك سبيل الأفعال في تصرفها، و لا في صياغتها، و لا في اتصالها باللواحق، من ضمير و تاء التأنيث"[1]، و سماها بـ (الأفعال المتخلفة)[2].

بيد أن المخزومي دعا إلى إخراج شيئين من هذا الباب: أولهما صيغة (فَعالِ) نحو (حذارِ)، لأنها صيغة أخرى لفعل الأمر، و الثاني ما كان ظرفا أو جارا أو مجرورا [3]، فيرى أنهما ليسا "من الأفعال ولا من أسماء الأفعال، و لكنها ظروف ترددت كثيرا في الاستعمال، فاستغني معها عن ذكر الفعل..."[4].

و فسر التنوين الذي في بعض الأفعال الثنائية –كما يسميها– نحو (صهٍ، و مهٍ، و أفٍ، و آهٍ) بأنه لتكثير اللفظ وليس تنوين التنكير، و دليله تجرد ما زاد بناؤه عل حرفين من التنوين، نحو: (هيهاتَ) و (شتانَ)[5].

وقول المخزومي إن الظرف والجار و المجرور ليسا من أسماء الأفعال ، هذا الرأي يتوافق مع ما ذهب إليه الدكتور مصطفى جواد في كون أسماء الأفعال المنقولة من الظرف و الجار و المجرور جملا ذوات أفعال محذوفة لكثرة الاستعمال، فأصل (عليك نفسك) مثلا أمسك عليك نفسك[6].

و قد أثار الرضي الاستر باديّ قديما بعضا من هذه المسألة، بقوله: "و كان القياس ألا يقال لاسم الفعل الذي هو في الأصل جار و مجرور، نحو: (عليك) و (إليك): اسم فعل لأنا نقول لمثل (صه) و (رويد) انه اسم بالنظر إلى أصله، و الجار و المجرور لم يكن اسماً إلا أنهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول إلى معنى الفعل نقلا غير مطرد كالمطّرد"[7].

[1] في النحو العربي قواعد و تطبيق: 141
[2] المصدر نفسه:140
[3] في النحو العبي قواعد و تطبيق: 141
[4]: المصدر نفسه:142
[5] المصدر نفسه: 141
[6] المباحث اللغوية في العراق: 5
[7] شرح الرضي: 70/3

و البصريون يسمونها أسماء الأفعال: لأنهم يرون أنها تشبه الأسماء من جهة، و تشبه الأفعال من جهة أخرى[1]. و أورد السيوطي قول ابن صابر النحوي[2]، الذي يرى أن أسماء الأفعال قسم رابع من أقسام الكلام العربي و سماها (الخالفة)[3].

و دعا الدكتور المخزومي إلى إلغاء "باب النائب عن الفاعل، و جعله من مباحث باب (الفاعل)، تيسيرا على الدارسين، وتخليصا للدرس مما علق به من شوائب و دخائل... لأن باب النائب عن الفاعل أو باب المفعول الذي لم يسم فاعله باب مصطنع دعا إليه منهج معياري دخيل"[4].

فيرى أن ما يسمى بـ (نائب الفاعل) هو من نوع الفاعل المتلقي المتقبل الذي لا اختياره ف(الزجاج) مثلا في الجملتين: (انكَسَرَ الزُجَاجُ) و (كُسِرَ الزُجَاجُ) ، واحد في الدلالة ، واحد في الإعراب، واحد في إسناد الفعل إليه[5]. و معلوم أن الفاعل في العربية ضربان: فاعل يصدر الفعل عنه مختارا مريدا، نحو: (أقبل الرجلُ)، و فاعل لا اختيار له، و لا إرادة، ولكنه يتقبل الفعل و يتلبس به نحو: (سقط الجدارُ) و (مات فلانٌ)[6].

إن مسألة القول إن الفاعل و نائبه مادة واحدة، ليس بالشيء الجديد، فقد أشاربن الحاجب (ت646هـ) إلى دخول نائب الفاعل في التعريف الذي وضعه الزمخشري للفاعل مشيرا الى أ نائب الفاعل، فاعل عنده[7]. و أكد الرضي هذه الحقيقة[8]. و تعريف أو حد الفاعل عند الزمخشري: "هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه، مقدما عليه أبدا، كقولك: ضرب زيد، و زيد ضارب غلامه، و حقه الرفع و رافعه ما أسند إليه"[9].

[1] كشف المشكل في النحو: 166/2، وشرح المفصل: 4/25-30. و شرح التسهيل (الناظر الجشي): 8/3836-3837.
[2] و هو أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي توفي في حدود (700هـ)
[3] همع الهوامع : 104/3
[4] قضايا نحوية: 180-181
[5] المصدرنفسه: 179
[6] شرح قطر الندى و بل الصدى: 180-181، والمطالع السعيدة: 346/1.
[7] الايضاح في شرح المفصل: 158/1
[8] شرح الرضي: 138/1
[9] المفصل: 24

و رأى الدكتور فاضل السامرائي في هذا التعريف ما رآه ابن الحاجب من قبل، إذ قال : " وهذا الحد ينطبق على نائب الفاعل أيضا، غير أن المصنف يرى أن نائب الفاعل فاعل و ليس عنده نائب فاعل"[1]. و فضلا عن ذلك، فثمة من سبق المخزومي إلى القول: أن الفاعل و النائب عنه شيء واحد، منهم الأستاذ ابراهيم مصطفى، و الدكتور عبد الرحمن أيوب[2].

وعلى أي حال هناك تضارب في مواقف بعض المحدثين في مسألة النائب عن الفاعل، فإبراهيم السامرائي مثلا لم يبتعد كثيرا عما ذهب إليه المخزومي، إذ يرى أن "النائب عن الفاعل و الفاعل مادة واحدة و كلاهما مسند إليه، و ليس الفعل الذي أسموه بـ (المبني للمجهول) إلا بناء من أبنية الفعل، و أنت لن تستطيع أن تجد فرقا بين (كُسِرَ أو انكسَرَ)..."[3]

و اقترح الدكتورمحمد الشاوش تسمية جديدة لنائب الفاعل هي (مفعول المجهول)[4]

و لم يرتض الدكتور عطا محمد موسى هذه التسمية، فيرى أنها "تصطدم بصخرة الواقع حين يقفزالى الذهن ذلك الخاطر الذي مؤداه أن المفاعيل لا ترد مطلقا مرفوعة تماما كما تصطدم تسمية نائب الفاعل بالحقيقة الماثلة في أن هذا النائب هو في واقع حاله مفعول به[5].

و فسر الدكتور فاضل السامرائي صيغة (فُعِلَ) و (انفَعَلَ)، تفسيرا معقولا بحسب المعنى، فيرى أن هناك اختلافا في المعنى بين الصيغتين، فالفعل المبني للمجهول (فُعِلَ) يدل على وجود دافع خارجي، بخلاف فعل المطاوعة (انفعَلَ)، فانه يدل على حصول الفعل ذاتيا، فعندما يقال: (انفجر الماءُ من الصخرةِ) يفهم أن الانفجار حصل

[1] الدراسات النحوية و اللغوية عند الزمخشري:347.
[2] احياء النحو: 54، و دراسات نقدية في النحو العربي: 272/1.
[3] النحو العربي نقدو بناء: 100
[4] مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين: 221 نقلا عن ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة (بحث): 80
[5] مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين: 221.

ذاتيا في حين إذا قيل: (فُجرَ الماءُ من الصخرة) يفهم أن الانفجار حصل بمفجر خارجي . و فضلا عن ذلك فالعربية تميل الى التخصص ،لذا لا تجعل صيغتين بمعنى واحد فمن الممكن أن يكتفي بالفعل اللازم المبني للمجهول، و الجار و المجرور، نحو: (جُلِسَ في الحديقةِ) ، و لا يمكن مثل هذا الاستعمال في (انفعل)[1]

و ذهب الدكتور المخزومي إلى أن تعبيرات النداء و القسم ، إنما هي أساليب خاصة فكل منها مركب لفظي لا يرتقي إلى مستوى الجملة و لا يصح تسميته بها لأنهما يفتقران إلى الإسناد الذي يؤدي إلى إحداث الفكرة التامة[2]، و لهذا تراه يرفض أن يُعد من الجمل ما سماه الدكتور عبد الرحمن أيوب جملا غير اسنادية[3].

و الاختلاف بين الدكتور المخزومي و الدكتور عبد الرحمن أيوب مرده إلى الاختلاف في زاوية النظر لكل منهما، فالجملة عند المخزومي مسألة اسنادية، لذلك عندما رأى أن الإسناد لا يتحقق في النداء و القسم تخلص من ذلك بأن أطلق عليهما مصطلح (أسلوب)، في حين أن الدكتور عبد الرحمن أيوب لم يقع تحت طائلة هذا الإشكال فرأى أن الجملة على نوعين: جمل اسنادية و جمل غير اسنادية، كالنداء و التعجب و المدح و الذم (نِعمَ) و (بئسَ).

و معلوم أن النداء و القسم جمل فعلية عند كثير من النحاة القدماء فهم يقدرون أفعالا في صدر النداء و القسم فيقولون في نحو، (يا زيدُ): (أدعو زيداً).

و في قوله تعالى[4]:وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ١

(أقسم و الليل)[5] على الرغم من أن التقديرين في هذين الأسلوبين يحول معناهما من الإنشاء إلى الخبر.

[1] معاني النحو: 73/72/2
[2] في النحو العربي نقد و توجيه: 53،55
[3] المصدر نفسه:53 ، و دراسات نقدية في النحو العربي: 129/1
[4] الليل: 1
[5] الأصول في النحو: 431/1،333، و مغني اللبيب: 493/2، و همع الهوامع: 57/1.

تناولنا في ما سبق الجملة الاسمية و الفعلية عند المخزومي، أما الجملة الظرفية فهي عنده "الجملة التي يكون فيها المسند ظرفا، أو مضافا إليه بالأداة، نحو: (عند زيدٍ نَمِرَةٌ) و (أمامك عقباتٌ)، و نحو: قوله تعالى: "أفِي اللهِ شَكٌّ"[1] ، و قولك: (فِي الدارِ رجلٌ)...[2].

و اشترط في هذا (المسند): الظرف أو الجار و المجرور أن يتصدر الجملة، و أن يقع بعده اسم نكرة، أعربه فاعلا بالظرف أو فاعلا بالمضاف إليه بالأداة —كما يسميه – أما إذا كان الاسم الواقع بعدهما معرفة، فالجملة حينئذ من قبيل الجملة الاسمية الظرفية نحو: (في الدار زيدٌ)[3].

وفي حال الظرف المتقدم الذي يرفع اسم معرفة بعده، وكان معتمدا على نفي أو استفهام، عد المخزومي هذا النوع جملة فعلية [4]. وبذلك فارق ابن هشام الذي عده جملة ظرفية[5].

و أما الجملة الشرطية ، فقد عرض لها المخزومي مرتين في كتابه (في النحو العربي نقد و توجيه) مرة أفردها بعنوان خاص سماه (جملة الشرط)[6]،و فيه رأى أنه "كان ينبغي أن يعالج الشرط على أنه جملة واحدة لا جملتان ، فليست جملة الشرط إلا جملة واحدة تعبر عن فكرة تامة واحدة، وليست جملة الشرط بجزأيها إلا وحدة كلامية يعبر بها عن وحدة من الأفكار استحدثت بها[7].

وعرض لها مرة ثانية في الفصل الذي عقده لأساليب التعبير، و قد وضعها تحت عنوان (أسلوب الشرط)[8]، ويكاد مجمل حديثه في الموضعين لا يختلف كثيرا. و قد فرق هنا بين الجملة و جزأيها (الشرط) و (الجواب) مطلقا مصطلح (العبارة) على كل واحد منهما، و في ذلك قال: "فجملة الشرط إذن تتألف من عبارتين لا استقلال

[1] ابراهيم: 10
[2] في المحو العربي قواعد و تطبيق: 86
[3] المصدر نفسه: 162،163
[4] في النحو العربي نقد و توجيه: 51
[5] مغني اللبيب: 492/2.
[6] في النحو العربي نقد و توجيه: 56،58
[7] المصدر نفسه: 57.
[8] المصدر نفسه: 284،301

لإحداهما على الأخرى. تسمى العبارة الأولى شرطا و تسمى العبارة الثانية جوابا أو جزءً و ليست عبارة الشرط جملة ، كما يراد من (الجملة)...

و إن تألفت في ذاتها من مسند إليه و مسند، لأنها على حده لا تعبر عن فكرة تامة أيضا. و هذه الفكرة التامة، إنما يعبر عنها بجملة الشرط التي تعتمد في وجودها على الشرط و الجواب جميعا[1].

و يلاحظ أنه لا حديث مباشر للمخزومي عن الطريقة التي صنف بها هذه الجملة إلا أنه يفهم ضمنا من مجموع أقواله أنه نظر إلى طبيعتها الخاصة، فهو لم يصنفها على أساس (المسند) كما فعل مع غيرها من الجمل الأخرى التي مر ذكرها آنفا، لذا جعل حديثه عنها مستقلا عن غيرها. لكن ثمة سؤالا يبقى مطروحا هو: لماذا عد الدكتور المخزومي الجملة الشرطية (جملة) مرة، و عدها (أسلوبا) مرة أخرى؟ هل هذا بسبب حيرة الدكتور المخزومي في هذه الجملة أو أنها تحتمل الأمرين؟ الحقيقة هناك غموض لم يفصح عنهالدكتور المخزومي.

[1] المصدر نفسه: 284

الفصل الثالث: دراسة نحوية لسورة الرحمن في ضوء الدراسة اللغوية الحديثة.

المبحث الأول: في رحاب سورة الرحمن المباركة.

أولا: موطن النزول:

اتفق الجمهور على أنها مكية، و هو الصواب، و الدليل على ذلك:

ما رواه الترمذي و الحاكم ، عن جابر قال: " لما قرأ رسول الله صلى الله عليه و سلم على أصحابه سورة الرحمن حتى فرغ، قال: ما لي أراكم سكوتاً؟ لَلْجِنُّ كانوا أحسن منكم رداً، ما رأت عليهم من مرة "فبأيِّ ءالآء رَبّكُمَا تُكَذّبَان" إلا قالوا: و لا بشيء من نعمك ربنا نكذب فلك الحمد "قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وقصة الجن كانت بمكة" .

و أكثر منه دلالة ما أخرجه أحمد في مسنده بسندٍ جيد: عن أسماء بنت أبي بكر قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم و هو يصلي نحو الركن قبل أن يصدع بما يؤمرُ، و المشركون يسمعون: " فَبِأَيِّ ءَالَاءِ رَبِّكُمَا [2]، و دليل أيضا على كونها مكية.[1]، و في هذا دليل على تقدم نزولها على سورة الحجر تُكَذِّبَانِ"

ذكروا أن سبب نزولها أنها جاءت ردا على قول المشركين المحكي في القرآن :

"و إذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا و ما الرّحمن أنسجدُ لِماَ تأمرنا و زادهم نُفوراً"[3] فيكون سبب نزولها بعد سورة الفرقان وهي سورة مكية.

و كذلك ما جاء أنها رد على قول المشركين محكّي في قوله تعالى "إنّما يعلّمه بشرٌ"[4] فيكون نزولها كذلك بعد سورة النحل المكية.

و نخلص مما سبق إلى أن سورة الرحمن مكية على الراجح من قول العلماء، وقد تكون مبكرة في النزول، و شأنها في ذلك شأن جميع السور المكية التي تعالج أصول العقيدة التي كان التركيز عليها كبيرا في تلك المرحلة المبكرة من الدعوة الاسلامية، كما في جميع السور التي أجمع العلماء على مكّيتها.

[1] سورة الرحمن الآية رقم: 13
[2] الاتقان في العلوم، للسيوطي، 1228/2
[3] سورة الفرآن من الآية رقم: 60.
[4] سورة النحل من الآية رقم: 103.

و السورة كما هو واضح ابتدأت بالتنويه بنعم الله الظاهرة و آلائه الباهرة، و ابتدأت من ذلك بنعمة القرآن الكريم، كيف لا و هو المنّة الكبرى و النعمة العظمى، و هو هبة السماء إلى الأرض و القانون المهيمن على أهلها، و النفخة الإلهية في أرواحهم، والتي تمدهم إحساسا بالوجود و شعورا بالحياة، و لذلك قدم بالذكر على خلق الانسان ، فبالقرآن تتحقق للإنسان معنى الإنسانية.

و في ختام السورة تسبيح باسم الجليل الكريم صاحب النعمة الكبرى و المنة العظمى على الانسان و على كل مخلوق، الذي يفني كل حي و يبقى وجهه الكريم.[1]

ثانيا: سبب النزول:

قيل: إن هذه السورة نزلت بسبب قول المشركين في النبي – صلى الله عليه و سلم-: "إنّما يعلّمه بشرٌ"[2]، أي يعلمه القرآن ، وكان الاهتمام بذكر الذي يعلم النبي – صلى الله عليه و سلم- القرآن أقوى من الاهتمام بالتعليم ، فرد القرآن على مزاعمهم بأن الله هو الذي علم النبي – صلى الله عليه و سلم- القرآن، و كذلك رد على مزاعمهم أن القرآن أساطير الأولين ، أو أنه سحر، أو أنه كلام كاهن أو شعر.[3]

و يقول الشيخ عاشور: " إن سبب نزولها أي سورة الرحمن قول المشركين المحكي في قول الله تعالى: "وإذا قيل لهم اسجدوا للرّحمن قالوا و ما الرّحمن أنسجد لما تأمرنا و زادهم نفوراً"[4]

فتكون تسميتها باعتبار إضافة سورة إلى الرحمن على معنى إثبات وصف الرحمن... فردّ الله على المشركين بأن الرحمن هو الذي علم النبي – صلى الله عليه وسلم- القرآن، و هي أول السور نزولا.

ثالثا: ترتيبها في التلاوة و النزول:

سورة الرحمن في التلاوة هي السورة الخامسة و الخمسون في المصحف العثماني، و هي السورة الخامسة من قسم المفصل بعد سور: الذاريات، الطور، النجم، القمر و هي في مصحف ابن مسعود أول المفصل، و يليها في العثماني سورة الواقعة.

[1] في ظلال القرآن، سيد قطب، 3445/6 – 3458، دار الشروق، القاهرة، b15، 1988م.
[2] سورة النحل من الآية رقم: 103
[3] التحرير و التنوير، محمد الطاهر بن عاشور 215/27، 216.
[4] سورة الفرقان من الآية رقم: 60

رابعا: عدد آياتها، و عدد كلماتها، وعدد حروفها:

آياتها:

عند أهل الشام و الكوفة ثمان و سبعون، وعند أهل مكة و المدينة سبع و سبعون ، وعند أهل البصرة ستّ و سبعون.[1]

عدد كلماتها: (351) كلمة

عدد حروفها: في السورة: (1657) حرفاً.

خامسا: أهداف سورة الرحمن:

سورة الرحمن – شأنها شأن السّور المكية – التي تهدف إلى: التنويه بنعم الله الظاهرة و آلائه الباهرة، و ابتدأت من ذلك بنعمة القرآن الكريم، كيف لا و هو المنة الكبرى و النعمة العظمى، و هبة السماء إلى الأرض و القانون المهيمن على أهلها والنفخة الإلهية في أرواحهم، و التي تمدهم إحساسا بالوجود و شعوراً بالحياة، و لذلك قدم بالذكر على خلق الإنسان، فبالقرآن تتحقق للإنسان معنى الإنسانية، "عَلَّم القُرآن"[2].

– تعداد لنعم أخرى جليلة من صحائف الوجود، ناطقة بوجوب شكر الله تعالى و الإكثار من ذكره و الحث على عبادته، الشمس و القمر، و النجم و الشجر، و سماء مرفوعة بلا عمد، و أرض مزروعة بلا جهد في هذا كله و في غيره أيضا إشارة إلى ارتباط الوجود بخالقه المبدع، و اتصال الكون بصانعه العظيم، "وَ النّجْمُ و الشَّجر يسْجُدَانِ".[3]

– الحديث عن قدرة الله تعالى –فيما أتقن من خلق، و ما أبدع من إنشاء خلق الجانُّ، و تسيير الأفلاك، و تسخير السفن التي تمخر عُباب البحر و كأنها الجبال الشاهقة عظمة و ضخامة و له الجوارِ المنشآتُ في البحر.

– في السورة الكريمة سرعة واضحة و إشارة لامحة، حيث يعظ القرآن الناس بالفناء و التلاشي و الطي و التواري عن صفحة الوجود، حيث يفرغ الكون من كل حي، و يتجلى وجه الكريم الباقي منفرداً بالبقاء و الجلال.

[1] التحرير و التنوير: 215/27 الأساس في التفسير، 639/10 كروح المعاني، 148/15 و ما بعدها.
[2] سورة الرحمن من الآية رقم 2
[3] سورة الرحمن من الآية رقم6

– التذكير بيوم الحشر و الجزاء حيث تعرض لمشهد الانقلاب الكوني، و ما يعقبه من مشاهد الحساب، و مشاهد العذاب و الثواب، فالمجرمون الأشقياء تجمع أقدامهم إلى جباههم و يقذفون على هذه الهيئة في النار، و المتقون المؤمنون يساقون بالتكريم و النعيم إلى جنتين اثنتين ذواتي أفنان ندية ريّانة نضرة و من دونهما أخريان ، أكرمنا الله بنعيمه وجعلنا من أهل جنته.

ثم اختتمت السّورة بالتسبيح باسم الجليل الكريم صاحب النعمة الكبرى والمنة العظمى على الإنسان و على كل مخلوق، الذي يفني كل حي و يبقى وجهه الكريم.[1]

سادسا: فضل سورة الرحمن:

– فضائل سورة الرحمن كثيرة منها:

عن علي – رضي الله عنه أن النبي – صلى الله عليه و سلم: قال: "لكل شيء عروس، و عروس القرآن سورة الرحمن"[2].

و ظاهر المعنى أي: لكل جنس أو نوع واحد من جنسه يزينه، تقول العرب: عرائس الإبل لكرائمها، فإن العروس تكون مكرمة مزينة مرعية من جميع الأهل بالخدمة و الكرامة، و وصف سورة الرحمن بالعروس تشبيه ما تحتوي عليه من ذكر الحبرة و النعيم في الجنة بالعروس في المسرة و البذخ ، تشبيه معقول بمحسوس، "فبِأيِّ الآء ربّكمَا تُكذّبان(13)" [3]، بما يكثر على العروس من الحليّ في كل ما تلبسه.[4]

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: "من قرأ سورة الرحمن أدى شكر ما أنعم الله عليه"[5]

– ورد في تفسير القرطبي: أن قيس بن عاصم المنقري قال للنبي –صلى الله عليه و سلم– : اتل عليّ ممّا أنزل الله عليك، فقرأ عليه سورة الرحمن فقال : أعدها ثلاثاً، فقال: و الله إن له لطلاوة، و إن عليه لحلاوة، و إن أسفله لمغدق، و إن أعلاه مثمر، و ما يقول هذا بشر، و أنا أشهد أن لا إله إلا الله و أنك رسول الله.[1]

[1] في ظلال القرآن، 3458/6، 3445. التحرير و التنوير 214/27، الكشاف للزمخشري 443/4.
[2] أخرجه البيهقي في شعب الايمان 37/6، ت: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت، 1410 هـ
[3] سورة الرحمن آية: 13
[4] التحرير و التنوير، ج 27، ص 214.
[5] الكشاف، ج4، ص، 443، أخرجه البيهقي من حديث علي مرفوعا ينظر مجمع البيان 195/5، المستدرك 351/4 رقم الحديث (4886). تخريج الأحاديث و الآثار الواقعة في تفسير الكشاف جمال الدين الزيلعي، ت: عبد الرحمن السعد، رقم الحديث (1284)، دار بن خزيمة للنشر- الرياض، الطبعة الأولى 1414هـ.

و عن جابر بن عبد الله أنه قال: خرج رسول الله صلى الله عليه و سلم على أصحابه فقرأ عليهم سورة الرّحمن من أولها إلى آخرها ، فسكتوا فقال: لقد قرأتها على الجن ليلة الجن ، فكانوا أحسن مردودا منكم ، كنت كلما أتيت على قوله تعالى: "**فَبِأَيِّ ءَالَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ**(13)"[2] قالوا: لا شيء من نعمك ربنا نكذب فلك الحمد.[3]

– أيضا من فضائل سورة الرحمن أن الله سبحانه و تعالى ذكرفيها نعما عظيمة فقد امتن علينابها و قدّم النعمة التي هي أجلّها قدرا، و أكثرها نفعا، و أتمها فائدة، و أعظمها عائدة، و هي نعمة تعليم القرآن، فإنها مدار سعادة الدارين، ثم امتنّ بنعمة الخلق،

فقال: "**خَلَقَ ٱلإِنسٰنَ**(**3**)"[4]، ثم امتنّ ثالثا بتعليمه البيان الذي يكون به التفاهم، و يدور عليه التخاطب فقال: "عَلَّمَهُ الْبَيَان (4)" [5]، و المراد بالبيان أسماء كل شيء و قيل المراد به اللغات.

– ومن بديع أسلوبها افتتاحها الباهر باسمه الرحمن و هي السورة الوحيدة المفتتحة باسم من أسماء الله لم يتقدمه غيره.

– و منه التعداد في مقام الامتنان و التعظيم بقوله : " **فَبِأَيِّ ءَالَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ**"[6] إذ تكرر فيها إحدى و ثلاثين مرة و ذلك أسلوب عربي جميل.[7]

– ومن فضائلها أيضا حدثنا القاضي أبو سعيد الخليل بن أحمد، حدثنا أبو عبد الله محمد بن ابراهيم بن زياد الطيالسي، حدثنا هشام ابن عمار ، حدثنا زهير بن محمد عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه و سلم قرأ عليهم سورة الرحمن قال: فسكت القوم فقال النبي صلى الله عليه و سلم : للجن كانوا أحسن ردا منكم ما قرأت عليهم هذه الآية: " **فَبِأَيِّ ءَالَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ**"[8] إلا قالوا: و لا بشيء من آلائك ربنا نكذب.[9]

---

[1]أخرجها البيهقي من حديث علي مرفوعا ينظر مجمع البيان 195/5، المستدرك 351/4 رقم الحديث (4886)، تخريج الأحاديث و الآثار الواقعة في تفسير الكشاف، عبد الرحمن السعد.
رقم الحديث (1284)، دار بن خريمة للنشر – الرياض، الطبعة الأولى 1414هـ.
[2]سورة الرحمن آية: 13.
[3]مختصر تفسير ابن كثير 415/3
[4]سورة الرحمن آية: 3
[5]سورة الرحمن آية: 04
[6]سورة الرحمن آية: 13
[7]التحرير والتنوير، 229/27
[8]سورة الرحمن آية: 13
[9]فضائل القرآن ، أبو العباس جعفر بن محمد بن المعتز بن محمد بن المستغفر بن الفتح بن إدريس المستغفري، النسفي (المتوفي: 043) المحقق أحمد بن فارس السلوم 625/2، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، 2008 م.

– يقول الحق جل جلاله:"**ٱلرَّحمَٰنُ١ عَلَّمَ ٱلقُرءَانَ ٢**"[1]، عدد في هذه السورة الكريمة ما أفاض على كافة الأنام من فنون نعمه الدينية و الدنيوية، الأنفسية و الآفاقية، و أنكر عليهم إثر كل منها اخلالهم بموجب شكرها، و بدأ بتعليم القرآن، لأنه أعظمها شأنا، و أرفعها مكانا، كيف لا و هو مدار السعادة الدينية و الدنيوية؟ و إسناد تعليم القرآن إلى اسم "الرحمن" للإيذان بأنه من آثار الرحمة الواسعة و أحكامها".

سابعا: مميزاتها:

تميزت سورة الرحمن بمميزات كثيرة و منها:

- بديع أسلوبها
- افتتاحها الباهر باسمه الرحمن، فهي السورة الوحيدة المفتتحة باسم من أسماء الله تعالى، لم يتقدمه غيره.
- التعداد في مقام الامتنان و التعظيم يقول تعالى: " **فَبِأَيِّ ءَالَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ**"[2] إذ تكررت هذه الآية في سورة الرحمن إحدى و ثلاثين مرة، و ذلك أسلوب عربي جلي.[3]
- تعداد آلاء الله الباهرة و نعمه الكثيرة الظاهرة على العباد التي لا يحصيها عد ، في مقدمتها نعمة، تعليم القرآن (بوصفه المنّة الكبرى على الانسان).
- تناولت السّورة في البداية نِعم الله الكثيرة، و بعدها دلائل القدرة الباهرة في تسيير الأفلاك، تسخير السفن الكبيرة، و بعدها الاستعراض السريع لصفحة الكون المنظور.
- استخدام أسلوب الترغيب و الترهيب، لأن الله سبحانه ذكر أهوال يوم القيامة، و تحدث –سبحانه– عن حال الأشقياء المجرمين، وما يلاقونه من فزع ، وبعدها يذكر مشهد النعيم للمتقين في شيء من الإسهاب و التفصيل، إذ يكونون في الجنان مع حور العين.
- تعد سورة الرحمن ذات نسق خاصّ و ملحوظ، فهي إعلان عام في ساحة الوجود الكبير، و إعلام آلاء الله الباهرة الظاهرة في جميل صنعه ، و إبداع خلقه، و في فيض نعمائه، و في تدبيره للوجود و ما فيه، وتوجه الخلائق كلها إلى وجهه الكريم و هي إشهاد عام للوجود كله على الثقلينِ ، الإنس و الجن (المخاطبين بالسّورة على السواء في ساحة الوجود، على مشهد من كل موجود مع تحديهما إن كانا يملكان التكذيب بآلاء الله، تحديا يتكرر عقب بيان كل نعمة من نعمه التي يعددها و يفصّلها، و يجعل الكون

[1] سورة الرحمن آية: رقم 2.
[2] سورة الرحمن الآية: 13
[3] التحرير و التنوير، لابن عاشور، 3/ص 2553

كله معرضًا لها ، و ساحة الآخرة كذلك، و رنة الإعلان تتجلى في بناء السّورة كله، و في إيقاع فواصلها ، تتجلى في إطلاق الصوت إلى أعلى، و امتداد التصويت إلى بعيد، كما تتجلى في المطلع الموقظ الذي يستثير الترقب و الانتظار لما يأتي بعد المطلع من الأخبار[1].

- أكثر ميزة في هذه السورة أنها جميلة بتناسق الكلمات ، ومما يحلي وضوح جمال هذه السّورة ، ما روي أن قيس ابن عاصم المنقري قال للنبي صلى الله عليه و سلم: "اتلُ عليَّ مما أُنزل عليك، فقرأ عليه سورة "الرحمن"، فقال، أعِدها، فأعادها ثلاث، فقال: و الله إن له لطلاوةً، و إن عليه لحلاوة، و أسفله لمغْدِق، و أعلاه مُثمر، و ما يقول هذا بشر، و أنا أشهد أن لا إله إلاّ الله و أنك رسول الله، ففي هذه الرواية أسلم قيسٌ بسبب جمال هذه السورة و طلاوتها و صياغة كلماتها.[2]
- و في هذه السّورة ذكرت نِعم الله التي لا تعد و لا تحصى، منها الكبرى المستقرة، و منها الصغرى المتجددة بتجدد الحياة الانسانية، فعلى كل إنسان شكر هذه النعم، اعترافا بها و إجلالا لها ووفاء لحق المنعمِ.[3]
- خاطبت الإنس و الجن و لم يسبق أن حدث ذلك في سورة أخرى.
- الحديث عن قدرة الله سبحانه و تعالى في تسيير الكون و السفن الكبيرة في زمن لم يكن قد وصل الانسان فيه الى التطور المشهود حاليا.
- الحديث عن الجنة و النار، و التنوع في الآيات من خلال الترغيب في الجنة و ذكر بعض ما فيها من نعيم، و الترهيب من النار و عذابها.
- تناسق كلماتها فمن يقرؤها سيشعر بجمال و إبداع لغتها و كلماتها.[4]

[1] المفل في موضوعات سور القرآن، علي بن نايف الشحود، 11577/1
[2] الجامع لأحكام القرآن، القرطبي 1551/7.
[3] التفسير الوسيط، د. وهبة بن مصطفى الزحيلي، 2599/3، دار الفكر ، دمشق ط1 – 1422هـ.
[4] التفسير الوسيط د. وهبة بن مصطفى الزحيلي، 2599/3.

المبحث الثاني: الجملة الفعلية و أنماطها في سورة الرحمن المباركة

أولا: الجملة الفعلية المثبتة:

الجملة المثبتة هي التي تحتفظ لصيغتي (فعل) و (يفعل) بزمنهما الذي أعطاهما إياه النظام الصرفي، فيبقى (فعل) ماضيا و يبقى (يفعل) حالا أو استقبالا بحسب ما يضامّه من الأدوات كالسين و سوف، فتبحث ما يعرض للزمن في هاتين الصيغتين من معاني الجهة التي تفصح عنها اصطلاحات البعد و القرب و الانقطاع و الاتصال و التجدد و الانتهاء و الاستمرار و المقاربة و الشروع و العادة و البساطة أي الخلو من معنى الجهة.[1]

و سوف نقوم بدراسة الجملة الفعلية المثبتة في سورة الرحمن على النحو الآتي:

أ– الجملة الفعلية المثبتة ذات الفعل اللازم:

وهي التي يكتفي فعلها بفاعله[2]. و يقول سيبويه: فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله، فقولك: ذهب زيد و جلس عمرو[3].

و قد وردت الجملة الفعلية المثبتة ذات الفعل اللازم في سورة الرّحمن حسب الأنماط التالية:

النمط الأوّل: الفعل، و الفاعل (ظاهرا):

و قد ورد هذا النمط في سورة الرّحمن في شكلين هما:

الشكل الأول: الفعل و الفاعل (اسم ظاهر):

و قد ورد هذا الشكل في سورة الرحمن في ثلاثة مواضع هي:

– قوله تعالى: "يَخۡرُجُ مِنهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ وَٱلۡمرجَانُ "[4]

– قوله تعالى: "فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَاءُ فَكَانَت وَردَة كَٱلدِّهَانِ"[5]

---

[1] اللغة العربية معناها و مبناها، إحسان تمام ، ص 245، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973م.
[2] شرح شذور الذهب، جمال الدين عبد الله ابن هشام، مراجعة و تصحيح ، يوسف الشيخ البقاعي، ص 466، بيروت ، دار الفكر، 1994م.
[3] الكتاب، سيبويه، ت إميل يعقوب ، 67/16، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1 ، 1999م.
[4] سورة الرّحمن آية رقم (22)
[5] سورة الرّحمن آية رقم (37)

– قوله تعالى: "يُعرَفُ ٱلمجرِمُونَ بِسِيمَٰهُم فَيُؤخَذُ بِٱلنَّوَٰصِي وَٱلأَقدَامِ"[1]

الشكل الثاني: الفعل و الفاعل (اسم ظاهر مضاف):

و قد ورد هذا الشكل في سورة الرّحمن في موضعين هما:

– قوله تعالى: "وَيَبقَىٰ وَجهُ رَبِّكَ ذُو ٱلجَلَٰلِ وَٱلإِكرَامِ"[2]

– قوله تعالى: "تَبَٰرَكَ ٱسمُ رَبِّكَ ذِي ٱلجَلَٰلِ وَٱلإِكرَامِ"[3]

النمط الثاني: الفعل و الفاعل (ضمير).

و قد ورد هذا الشكل في سورة الرّحمن في ثلاثة مواضع هي:

1– قوله تعالى: "وَٱلنَّجمُ وَٱلشَّجَرُ يَسجُدَانِ"[4]

2– قوله تعالى: " يَٰمَعشَرَٱلجِنِّ وَٱلإِنسِ إِنِ ٱستَطَعتُم أَن تَنفُذُواْ مِن أَقطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلأَرضِ فَٱنفُذُواْ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلطَٰنٍ".[5]

3– قوله تعالى: "فِيهِمَا عَينَانِ تَجرِيَانِ"[6].

الشكل الثاني: الفعل، الفاعل (ضمير مستتر):

و قد ورد هذا الشكل في سورة الرّحمن في موضع واحد في قوله تعالى: "سَنَفْرُغُ لكم أيّه الثّقلانِ".[7]

ب– الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي:

يقول سيبويه: "وذلك قولك: ضرب عبد الله زيدا، فعبد الله ارتفع هاهنا كما ارتفع في (ذهب) و شغلت ضرب به كما شغلت به ذهب، و انتصَبَ زَيْدٌ لأنه مفعول تعدى إليه فعل فاعل[8]، فيقول الجرجاني: "إذا عديت الفعل إلى

[1] سورة الرّحمن آية رقم (41)
[2] سورة الرّحمن آية رقم (37)
[3] سورة الرّحمن آية رقم (78)
[4] سورة الرّحمن آية رقم (6)
[5] سورة الرّحمن آية رقم (33)
[6] سورة الرّحمن آية رقم (50)
[7] سورة الرّحمن آية رقم (31)
[8] الكتاب، سيبويه، 68/1

المفعول فقلت: (ضرب زيدٌ عمرًا) كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني و وقوعه عليه، فقد اجتمع الفاعل و المفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما، فعمل الرفع في الفاعل، ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه، و النصب في المفعول، ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه، ولم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب في نفسه.[1]

و يصبح اللازم متعديا بسبعة أشياء: الأول همزة النقل، و الثاني: تضعيف العين، و الثالث: ألف المفاعلة، و الرابع: استفعل للطلب أو النسبة للشيء، و الخامس: صوغ الفعل على فعلتُ بالفتح أو الضمّ، و السادس: التضمين، و السابع: إسقاط الجار توسعًا.[2]

و قد وردت الجملة الفعلية المثبتة ذات الفعل المتعدي في سورة الرّحمن حسب الأنماط التالية:

أ– الفعل المتعدي لمفعول واحد:

وجاء في سورة الرّحمن في موضع واحد، على النمط التالي:

النمط: (فعل و فاعل "ضمير"، والمفعول "ظاهر")

و قد ورد هذا النمط في سورة الرّحمن في شكلين هما:

الشكل الأول: فعل و فاعل (ضمير مستتر)، و مفعول (اسم ظاهر).

و قد ورد هذا الشكل في سورة الرحمن في ستة مواضع هي:

1. قال تعالى: "خَلَقَ الإِنسَان".[3]
2. قال تعالى: "وَٱلسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلمِيزَانَ"[4]
3. قال تعالى:" خَلَقَ ٱلإِنسَٰنَ مِن صَلصَٰل كَٱلفَخَّارِ"[5]
4. قال تعالى: "وَخَلَقَ ٱلجَانَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّار"[1]

[1] دلائل الإعجاز، للجرجاني، ص153.
[2] مغني اللبيب، ابن هشام، 523/2 ، 5246
[3] سورة الرّحمن آية رقم (3)
[4] سورة الرّحمن آية رقم (7)
[5] سورة الرّحمن آية رقم (14)

5. قال تعالى: "مَرَجَ ٱلبَحرَينِ يَلتَقِيَانِ"[2]

6. قال تعالى: " وَلِمَن خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ"[3]

الشكل الثاني: فعل و فاعل (ضمير متصل، و مفعول (ظرف):

وقد ورد هذا الشكل في سورة الرّحمن في موضع واحد في قوله تعالى :" يَطُوفُونَ بَينَهَا وَبَينَ حَمِيمٍ ءَانٍ"[4].

الشكل الثالث: فعل، فاعل (ضمير متصل)، و مفعول (مصدر مؤول):

و قد ورد هذا الشكل في سورة الرّحمن في موضع واحد، في قوله تعالى: "يَٰمَعشَرَٱلجِنِّ وَٱلإِنسِ إِنِ ٱستَطَعتُم أَن تَنفُذُواْ مِن أَقطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلأَرضِ فَٱنفُذُواْ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلطَٰن"5

ب- الفعل المتعدي لمفعولين:

و جاء في سورة الرّحمن في موضع واحد، على النمط التالي:

النّمط: الفعل و الفاعل (ضمير)، و المفعول الأول (ضمير)، و المفعول الثاني (ظاهر).

و قد ورد هذا النمط في سورة الرّحمن في شكل واحد هو:

الشكل: الفعل و الفاعل (ضمير مستتر) و المفعول به الأول (ضمير متصل ظاهر)، و المفعول به الثاني (ظاهر).

و قد ورد هذا الشكل في سورة الرّحمن في موضع واحد في قوله تعالى: "عَلَّمَهُ البَيَان".[6]

ثانيا: الجملة الفعلية المنفية:

الجملة المنفية و هي المسبوقة بأداة من أدوات النفي لنفي علاقة الإسناد من الفعل و فاعله في زمن معين، يقول سيبويه: "إذا قال: "فعل، فإنّ نفيه (لم يفعل) ، و إذا قال: (قد فعل) فإن نفيه (لما يفعل) ، و إذا قال: (لقد

[1]سورة الرّحمن آية رقم (15)
[2]سورة الرّحمن آية رقم (19)
[3]سورة الرّحمن آية رقم (46)
[4]سورة الرّحمن آية رقم (44)
[5]سورة الرّحمن آية رقم (33)
[6]سورة الرّحمن آية رقم (4)

فعل)، فإن نفيه (ما فعل)، وإذا قال: (هو يفعل) أي في حال فعل فإن نفيه (ما يفعل)[1]، و الغالب في الجملة الخبرية المنفية هو استعمال المضارع للدلالة على المضي ، لأنه هو الذي يضام أكثر أدوات النفي".[2]

أدوات نفي الجملة الفعلية في سورة الرّحمن:

نفيت الجملة الفعلية في سورة الرّحمن بالأدوات التالية:

* * لم-: و هي حرف نفي يدخل على الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع، و تدل على نفي وقوع الفعل في الزمن الماضي.[3]

* * لا: تنفي الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي و الفعل المضارع، إلا أن نفي الماضي بها قليل.[4]

أقسام الجملة المنفية في سورة الرّحمن:

تنقسم الجملة الفعلية المنفية في سورة الرّحمن قسمين هما:

أ- الجملة الفعلية ذات الفعل اللاّزم:

و قد وردت تراكيب هذه الجملة في سورة الرّحمن في نمط واحد هو:

النمط: أداة النفي (لا) ، و الفعل والفاعل (ضمير متصل)

و قد ورد هذا النمط في سورة الرّحمن في موضعين هما:

1- قال تعالى: "**لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلطَٰنٍ**"[5]

2- قال تعالى: "فَلَا تَنتَصِرَانِ"[6]

ب- الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي:

[1] الكتاب سيبويه، 135/3
[2] اللغة العربية ، مبناها و معناها، د.حسان ، تمام، ص 247.
[3] معاني الحروف، أبو الحسن الرماني، ت: عبد الفتاح شلبي، ص، 100 دار الشروق جدّة، ط2، 1981
[4] المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 329
[5] سورة الرّحمن آية رقم (33)
[6] سورة الرّحمن آية رقم (35)

وقد وردت تراكيب هذه الجملة في سورة الرّحمن في نمط واحد هو :

النمط: (أداة النفي "لم") ، و الفعل و المفعول متقدم (ضمير متصل)، و الفاعل متأخر (ظاهر)

و قد ورد هذا النمط في سورة الرّحمن في موضع واحد في قوله تعالى: **"لَم يَطمِثهُنَّ إِنس قَبلَهُم وَلَا جَانّ"**[1]

ثالثا : الجملة الفعلية المبنية للمجهول:

يقول ابن السراج: "اعلم أن المفعول الذي تقيمه مقام الفاعل حكمه حكم الفاعل فتقول: (ضرب زيدٌ) كما تقول (ضَرب زيد) "[2]. و قد يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي كالعلم به. أو للجهل به، أو تعظيم فيُصان اسمه عن أن يقترن باسم المفعول، أو تحقيره أو خوف منه، أو خوف عليه فيستتر ذكره، أو إقامة وزن الشعر و إصلاح السجع، فينوب عنه المفعول به فيما له من رفع، و عمدية، و وجوب تأخير و امتناع حذف.[3]

أقسام الجملة الفعلية المبنية للمجهول في سورة الرّحمن:

تنقسم الجملة الفعلية المبنية للمجهول قسمين هما:

أ- الجملة الفعليةالمثبتة المبنية للمجهول:

و قد وردت تراكيب هذه الجملة في سورة الرّحمن في نمطين هما:

النمط الأول: فعل (مبني للمجهول)، ونائب فاعل (ظاهر)

وقدورد هذا النمط في سورة الرّحمن في موضعين هما:

1- قال تعالى: "يُرسَلُ عَلَيكُمَا شُوَاظ مِّن نَّار وَنُحَاس فَلَا تَنتَصِرَانِ "[4]

2- قال تعالى: "يُعرَفُ ٱلمُجرِمُون بِسِيمَٰهُم فَيُؤخَذُ بِٱلنَّوَٰصِي وَٱلأَقدَامِ"5

النمط الثاني: فعل (مبني للمجهول) ، نائب فاعل (مستتر).

[1] سورة الرّحمن آية رقم (56)
[2] الأصول في النحو، ابن الساج، 287/6
[3] همع الهوامع، السيوطي، 262/2 -263
[4] سورة الرّحمن آية رقم (35)
[5] سورة الرّحمن آية رقم (41)

و قد ورد هذا النمط في سورة الرّحمن في موضع واحد في قوله تعالى: "فيُؤْخَذُ بالنّواصي و الأَقْدَام"[1]

ب- الجملة الفعلية المنفية المبنية للمجهول:

و قد وردت تراكيب هذا الجملة في سورة الرّحمن في نمط واحد هو:

النمط: (أداة نفي "لا") ، الفعل المبني للمجهول ونائب الفاعل (اسم ظاهر).

و قد ورد هذا النمط في سورة الرحمن في موضع واحد هو:

قال تعلى: "فَيَومَئِذ لَّايُسَئل عَن ذَنبِهِۦٓإِنس وَلَاجَانّ"[2] .

[1]سورة الرّحمن آية رقم (35)
[2]سورة الرّحمن آية رقم (39)

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث، نستخلص أهم النتائج التي أسفر عنها:

1- ذهب كثير من الباحثين المحدثين إلى أن أول من استعمل (الجملة) كمصطلح نحوي هو المبرد، غير أن من الباحثين من يؤيد الرأي القائل بأن أبا زكريا الفراء سبقه إلى ذلك و هو الأصح.

2- مجيء ابن هشام وسع دائرة الاهتمام بالبحث في الجملة حيث خصص لها بابا في كتابه مغني اللبيب.

3- انتهج النحاة بعد مرحلة ابن السّراج مسلكين بشأن الكلام و الجملة فمنهم من قال بالترادف، و منهم من جعلهما بمعنى غير مترادف.

4- لم يكن استعمال سيبويه للجملة بالمعنى الاصطلاحي في كتابه وإنما كان استعماله لها بالمعنى اللغوي.

5- تستعمل الكلمة للدلالة على معنى مفرد، كما تدل على ما يدل عليه الكلام من معنى .

6- يؤيد الباحث أن عناية النحاة القدماء بالجملة لم تكن بالمستوى الذي يتناسب و أهميتها إذا ما قيست بالكم الكبير الذي خلفه لنا الأسلاف من الإرث النحوي.

7- من الدارسين المحدثين من نقل تعريفات الدكتور المخزومي للجملة و لكنه لم يشر إليه.

8- ان الدارسين العرب المحدثين الذين التزموا (الإفادة) و لم يشترطوا (الإسناد) في الجملة كانوا يصدرون في ذلك من الدراسات اللغوية الحديثة القائمة على الوصف لذلك ارتضوا وجود جملة من ركن واحد، لأن ذلك يضطرهم إلى التقدير

9- تقسيم الجملة إلى تقسيم ثنائي و ثلاثي بحسب طبيعة صدرها أو بحسب الموقع الإعرابي لها، أو بحسب الوظيفة العامة التي تؤديها.

10- سورة الرّحمن المباركة سورة مكية نزلت بمكة باتفاق الجمهور عدد آياتها 78 آية.

11- أهم المحاور التي تناولتها السورة شأنها شأن السورة المكية ، الرسالة و الرسول ، وتثبيت صحة رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم و صدق ما نزل إليه من القرآن.

12- فضل سورة الرّحمن المباركة إذ هي عروس القرآن الكريم.

13- إن علماء العرب بذلوا جهودا عظيمة في ميدان الدراسات اللغوية العامة.

14- غلب في السورة استعمال الجملة الفعلية على الجملة الاسمية، فالجملة الفعلية جاءت في ستة وعشرين موضعا، و الجملة الاسمية في اثنين و عشرين موضعا.

هذا و الله الموفق و هو يهدي السبيل.

قائمة المصادر و المراجع

1. القرآن الكريم
2. الحديث النبوي الشريف
3. الجملة العربية في دراسات المحدثين: الدكتور حسين فرحان العقيلي،دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
4. لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت711هـ)، (د،ط) دار صادر للطباعة و النشر، و دار بيروت للطباعة و النشر 1968م.
5. التفسير الكبير (مفاتيح الغيث): الفخر الرازي (ت 604 هـ) ط 3، دار الفكر- بيروت 1985 م.
6. الجامع لأحكام القرآن: أبو عبدالله القرطبي (ت 761) ، (د . ط) ، دار الكتاب العربي للطباعة بيروت 1967م.
7. الجملة العربية نشأة و تطورا و إعرابا: فتحي عبد الفتاح الدجني، ط1 مكتبة الفلاح – الكويت، 1978.
8. من أسرار الجمل الاستئنافية، أيمن عبد الرزاق الشوّا، دار لغوتاني للدراسات القرآنية ، دمشق – سوريا 2006م.
9. في النحو العربي نقدو توجيه: مهدي المخزومي ط 1، دار الرائد العربي ، بيروت لبنان 1986 م
10. نظرات في الجملة العربية، كريم حسن ناصح، جريدة الصباح، بغداد –العراق ، العدد 1373 في 26-4-2008م.
11. الجملة الوصفية في النحو العربي: شعبان صلاح (د،ط) ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع – القاهرة، 2004 م.
12. الكتاب: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ) تحقيق و شرح: عبد السلام محمد هارون ، ط 3 مكتبة الخانجي– القاهرة، 1988م
13. في بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، ط1، دار القلم ، الكويت ، 1982م
14. مدخل الى دراسة الجملة العربية: محمود أحمد نحله، (د،ط) دار النهضة للطباعة ة النشر ، بيروت، لبنان، 1988م.
15. مفهوم الجملة عند سيبويه، حسن عبد الغني جواد الأسدي ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان 2007م.

16. الجمل المحتملة الاسمية و الفعلية: محمد رزق شعير، _د ط) ، مكتبة الجزيرة الود، المنصورة – مصر، (د، ت).
17. العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم و الحديث، محمد حماسة عبد اللطيف (د، ط) دار غريب للطباعة و النشر – القاهرة، 2001م.
18. المقتضب: المبرد (ن 285 هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (د ط)، عالم الكتب، بيروت ، (د، ت).
19. من نحو المباني الى نحو المعاني – بحث في الجملة و أركانها: محمد طاهر الحمصي، ط1، دار سعد الدين للطباعة و النشر، دمشق – سوريا، 2003م.
20. معاني القرآن ج2: أبو زكريا الفرّاء (ت207هـ)، تحقيق: محمد علي نجار ،ط ،د ، الدار المصرية للتأليف و الترجمة ، مطابع سجل العرب – القاهرة، د.ت.
21. الأصول في النحو: ابن السراج (ت 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، 1987.
22. المسائل العسكريات في النحو العربي: أبو علي النحوي (ت 377هـ) دراسة و تحقيق: علي جابر المنصوري، ط2، مطبعة الجامعة – بغداد، 1982 م.
23. الايضاح العضدي: أبو علي الفارسي (ت 377هـ) تحقيق: حسن شاذلي فرهود، (د.ط) مطبعة التأليف – مصر، 1969م.
24. الجمل في النحو : أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ) تحقيق: علي توفيق الحمد، ط3، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1986 م.
25. الجمل : عبد القادر الجرجاني (ت 471هـ) حققه و قدم له: علي حيدر، منشورات دار الحكمة، دمشق، 1972م.
26. الجمل التي لها محل من الاعراب و التي لا محل لها: المرادي (ت 680 هـ) ، تحقيق: طه محسن مجلة آداب الرافدين: جامعة الموصل – العراق، العدد 7، سنة 1976 م.
27. الجملة في نظر النحاة العرب: عبد القادر المهيري حوليات الجامعة التونسية: تونس ، العدد 3 سنة 1966م.

28. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) حققه و علق عليه مازن المبارك، و محمد علي حمد الله ، راجعه: سعيد الأفغاني، ط 11، مؤسسة الصادق للطباعة و النشر، طهران ، 1378 هـ.
29. الإعراب عن قواعد الإعراب: ابن هشام الأنصاري (ت 671هـ) تحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيدي، ط 1، دار الفكر – بيروت، 1970م.
30. رسالتان في اللغة : أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت 384هـ)، حققهما و علق عليهما: ابراهيم السامرائي، د، ط ، دار الفكر للنشر و التوزيع ، عمان، 1984 هـ.
31. الخصائص: ابن جني (ت 392 هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ط 2، دار الهدى للطباعة و النشر، بيروت – لبنان، (د.ت)
32. إعراب الجمل و أشباه الجمل: فخر الدين قباوة، ط3 ، دار الآفاق الجديدة – بيروت، 1981م.
33. أسلوب الشرط في ضوء نظرية العامل و نظرية تشومسكي: صالح سليم عبد القادر الفاخري، مجلة كلية الدعوة الاسلامية/ ليبيا، العدد 17، سنة 1995 م.
34. في نحو اللغة و تراكيبها: خليل أحمد عمايرة، ط1، عالم المعرفة للنشر و التوزيع. جدة- المملكة العربية السعودية، 1984م.
35. الجملة العربية، مكوناتها –أنواعها- تحليلها: محمد ابراهيم عبادة، ط3 مكتبة الآداب- القاهرة،2001م.
36. دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين: موسى بن مصطفى العبيدان، ط 1، الأوائل للنشر و التوزيع، دمشق- سوريا، 2002م.
37. شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت 778هـ)، دراسة و تحقيق: غبي محمد فاخر و آخرين، ط1 دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة – القاهرة، 2007م.
38. كتاب سيبويه في الدراسات النحوية الحديثة في العراق 1950 – 2000م: غادة غازي عبد المجيد، (أطروحة دكتوراه)، كلية الآداب – جامعة بغداد، 2003م.
39. المفصل في علم العربية: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ)، تحقيق: سعيد محمود عقيل ، ط1، دار الجيل – لبنان، 2003م.
40. المرتجل: أبو محمد عبدالله بن أحمد بن الخشاب (ت 567هـ)، تحقيق و دراسة: علي الحيدر، (د،ط)، دار الحكمة – دمشق، 1972م.

41. الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن معط (ت 627 ه)، لابن الجناز (ت 639ه) ، تحقيق: حامد محمد العبدلي، ط1، مطبعة العاني- بغداد، 1990 م.
42. شرح المفصل:ابن يعيش (ت 643ه)، (د،ط) علم الكتب ،بيروت (د.ت).
43. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي (ت 911ه) تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (د،ط)، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 2007م.
44. مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري (ت 616ه) حققه و جمع إليه: عبد الفتاح سليم، ط3، مكتبة الآداب- القاهرة، 20017م.
45. شرح التسهيل لابن مالك: ابن مالك الأندلسي (ت 672ه)، تحقيق: عبدالرّحمن السيد و محمد البدوي المختون، ط1، هجر للطباعة و النشر و التوزيع – مصر، 1990م.
46. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ت 672ه): أبو الحسن نور الدين بن محمد الأشموني (ت 929ه)، قدم له و وضع هوامشه و فهارسه: حسن محمد، اشراف/ إميل يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، 1998م.
47. حاشية الصبان (ت 1206ه) شرح الأشموني على ألفية بن مالك، و معه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: محمود بن الجميل، ط1، مكتبة الصفا، القاهرة 2002 م.
48. شرح الرضي المعروف بشرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد ابن حسن الأستارابادي (ت 686ه) ، تحقيق: إميل يعقوب، ط1، مؤسسة التاريخ العربي بيروت لبنان، 2000م.
49. مقومات الجملة العربية: علي أبو المكارم، ط1، دار الغريب للطباعة و النشر و التوزيع – القاهرة، 2007م.
50. الإحكام في أصول الأحكام: سيف الدين الآمدي (ت 631ه) ، ضبطه و كتبه حواشيه: ابراهيم العجوز، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (د،ت).
51. تطور دراسة الجملة العربية بين النحوين و الأصوليين: صالح الظالمي، ط2، مكتبة المواهب للطباعة و النشر – النجف الأشرف، 2006م.
52. في أصول اللغة و النحو: فؤاد حنا ترزي، (د،ط)، دار الكتب – بيروت، 1969م.
53. الجملة الخبرية و الجملة الطلبية تركيبا و دلالة: حفيظة أرسلان رشيد، (د،ط). عالم الكتب الحديث، إربد– الأردن، 2004م.

54. شرح قطر الندى و بل الصدى: ابن هشام و الأنصاري (ت 761هـ)، و معه كتاب (سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى): محمد محيي الدين عبد الحميد، ط7، منشورات فيروز آبادي، قم (د،ت).
55. دراسات في اللغة (كتاب المورد): مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1986م.
56. المغني في النحو: ابن فلاح اليمني النحوي (ت 680هـ) ، تقديم و تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ط1، مطابع دار الشؤون الثقافية – بغداد، 1999- 2000م.
57. الألفية في النحو: ابن مالك الأندلسي (672هـ)، ط3، مطبعة نويد إسلام، قم الجمهورية الاسلامية الإيرانية، (1384هـ).
58. شرح ابن النظمية على ألفية ابن مالك (ت 672هـ): أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد ابن مالك (ت 686هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2000م.
59. تهذيب اللغة: أبو منصور الأزهري (ت 370 هـ)، تحقيق، علي حسن الهلالي، مراجعة: محمد علي النجار، (د،ط) الدار المصرية للتأليف و الترجمة، مطابع سجل العرب – مصر، (د.ت).
60. اللغة العربية معناها و مبناها: تمام حسان، (د، ط) الهيئة العامة للكتاب – مصر، 1973م.
61. النظام اللغوي بين الشكل والمعنى: محمد صلاح الدين الشريف، حوليات الجامعة التونسية: تونس، العدد 17، سنة 1979م.
62. نحو التسيير- دراسة و نقد منهجي: أحمد عبدالستار الجواري، (د، ط) مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1984م.
63. الدلالة الزمنية في الجملة العربية: علي جابر المنصوري، ط1، الدار العلمية الدولية، و دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، 2002م.
64. الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية: عبد السلام المسدي، و محمد الهادي الطرابلسي، (د، ط)، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985م.
65. مناهج التأليف النحوي، كريم حسين ناصح الخالدي، ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع- عمان، 2007م.
66. من أسرار اللغة : ابراهيم أنيس، ط8، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، 2003م.
67. في النحو العربي قواعد و تطبيق: مهدي المخزومي، ط2، دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان، 1986م.

68. العربية و علم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث: حلمي خليل (د.ط)، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ، مصر (د.ت).
69. الفعل زمانه و أبنيته: ابراهيم السامرائي، (د،ط)، مطبعة العاني- بغداد، 1966م.
70. الوظائف الدلالية للجملة العربية- دراسة لعلاقات العمل النحوي بين النظرية و التطبيق: محمد رزق شعير، ط1، مكتبة الآداب – القاهرة، 2007م.
71. علم اللغة العام: فرديناند دي سوسور، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مالك المطلبي (د،ط)، دار آفاق العربية- بغداد، 1985م.
72. المسافة بين التنظير النحوي و التطبيق اللغوي (بحوث في التفكير النحوي و التحليل اللغوي): خليل أحمد عمايرة، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، 2004م.
73. الأساليب الانشائية في النحو العربي: عبد السلام و محمد هارون، ط2، مكتبة الخانجي- مصر، 1979م.
74. دراسات في علم اللغة المقارن : محمد عبد الصمد زعيمة، (د، ط)، دار الثقافة- القاهرة، 1981.
75. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل العقيلي (ت 769 ه)و معه كتاب منحه الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط20، دار مصر للطباعة- القاهرة: 1980.
76. النحو الوافي: عباس حسن، ج1، ط5، (ج2، ج3، ج4)، ط4، دار المعارف –مصر، (د.ت).
77. التطبيق النحوي: عبده الراجحي، ط1، دار المسيرة ، عمان – الأردن، 2008م.
78. اللمع في العربية : ابن جني (ت392ه)، تحقيق، حامد المؤمن، ط1، مطبعة العاني – بغداد، 1982.
79. الفوائد الضيائية- شرح كافية ابن الحاجب: نور الدين عبد الرحمن الجامّي (ت898ه)، دراسة و تحقيق: أسامة طه الرفاعي، (د.ط) مطبعة وزارة الأوقاف و الشؤون الدينية – الجمهورية العراقية، 1983 م.
80. الموفي في النحو الكوفي: صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي (ت 1349ه)، شرح غوامضه و مقاصده: محمد بهجة البيطار الدمشقي (د.ط)، مطابع المجمع العلمي دمشق، (د.ت).
81. آراء و أحاديث في اللغة و الأدب: ساطع الحصري ، ط1، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان، 1958م.
82. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت1230ه)، (د.ط) مكتبة و مطبعة الحسيني- القاهرة، (د.ت).
83. الانصاف في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين و الكوفيين ، أبو البركات الأنباري (ت577ه)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط3، مطبعة السعادة، مصر، 1955م.

84. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ابن عصفور الاشبيلي (ت669هـ) تحقيق: صاحب أبي جناح، ط1، عالم الكتب ، بيروت- لبنان، 1999م.
85. المقتصد في شرح الايضاح: عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، (د.ط)، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة و الاعلام – الجمهورية العراقية، 1982م.
86. نحو المعاني، أحمد عبد الستار الجواري، (د،ط)، مطبعة المجمع العلمي العراقي. بغداد 1987م.
87. المطابع السعيدة في شرح الفريدة، السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: بنهان ياسين حسين، (د.ط)، دار الرسالة للطباعة – بغداد، 1977هـ.
88. شرح كتاب الحدود في النحو عبد الله ابن أحمد الفاكهي (ت972هـ)، تحقيق: رمضان أحمد الدميري، ط2، مكتبة وهبة – القاهرة، 1993م.
89. بنية الجملة العربية بين التحليل و النظرية: المنصف عاشور، (د.ط)، منشورات كلية الآداب بمنوبة–جامعة تونس، 1991م.
90. المقرب: ابن عصفور (ت669هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، و عبد الله الجبوري،(د.ط)، مطبعة العاني – بغداد، 1986م.
91. شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بابشاذ (ت469هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم ، ط1، الكويت، (د.ت).
92. ارتشاف الضرب من لسان العرب: ابو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق و شرح و دراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط1، مطبعة الدني، مصر، 1988م.
93. الأشباه و النظائر في النحو: السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعيد، (د.ط)، شركة الطباعة الفنية المتحدة –مصر، 1975م.
94. كتاب الموفقي في النحو: ابن كيسان (ت299هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، و هاشم طه شلاش، مجلة المورد، بغداد- العراق، المجلد الرابع، العدد 2، سنة 1975م.
95. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: أبو علي النحوي (ت377هـ)، دراسة و تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي (د.ط)، مطبعة العاني – بغداد وزارة الأوقاف و الشؤون الديني- الجمهورية العراقية، 1983م.
96. مفتاح العلوم: أبو يعقوب يوسف أبي بكر السكاكي (ت626هـ)، تحقيق: نعيم زرزور، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1983م.

97. الايضاح في علوم البلاغة: الخطيب القزويني (739م)، تحقيق: لجنة من أساتذة كلية اللغة العربي بالجامع الأزهر، (د.ط)، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، (د.ت).
98. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة و علوم حقائق الإعجاز : يحيي بن حمزة العلوي (ت749هـ)، دار الكتب العلمية، (د.ط)، بيروت– لبنان، (د.ت).
99. نحو الفعل: أحمد عبد الستار الجواري، (د.ط)، مطبعة المجمع العلمي العراقي – بغداد، 1974م.
100. إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، (د.ط)، دار الآفاق العربية ، القاهرة، 2003م.
101. البلاغة عند السكاكي: أحمد مطلوب، ط1، بغداد، 1964م.
102. نحو القرآن: أحمد عبد الستار الجواري، (د.ط)، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد، 1974م.
103. المباحث اللغوية في العراق و مشكلة العربية العصرية: مصطفى جواد، ط2، مطبعة العني – بغداد، 1965م.
104. كشف المشكل في النحو: علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت599هـ)، تحقيق : هادي عطية مطر، (د.ط)، مطبعة الإرشاد – بغداد، 1984م.
105. قضايا نحوية: مهدي المخزومي، ط1 ، المجمع الثقافي- أبوظبي، 2002م.
106. النحو العربي نقد و بناء: ابراهيم السامرائي، ط1، دار عمار – عمان، ودار البيارق، بيروت، 1997م.
107. مناهج الدرس النحوي في اعالم العربي في القرن العشرين: عطا محمد موسى، ط1، دار الاسراء للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، 2002م.
108. الاتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، تحقيق مركز الدراسات القرآنية ، طبعة مجمه الملك فهد، الناشر مجمع لملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1426هـ.
109. التحرير و التنوير للإمام محمد طاهر بن عاشور، طبعة القاهرة الدار التونسية بدون تاريخ.
110. الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر ، دا المعرفة للطباعة، بدون تاريخ.
111. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني: للألوسي، تحقيق: على عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1994م.
112. فضائل القرآن: أبو العباس جعفر بن محمد بن المعتز بن محمد بن المستغفر بن الفتحي بن إدريس المستغفري، النسفي (ت43هـ) حققه، أحمد بن فارس السلوم 625/2، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، 2008م.

113.المفصل في موضوعات سور القرآن: علي بن نايف الشحود، 2011م.
114.الجامع لأحكام القرآن (تفسير القطبي): أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت671هـ) عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان، 1430هـ - 2009م
115.التفسير الوسيط: د-وهبة بن مصطفي الزحيلي، دارالفكر–دمشق، ط1 – 1422هـ.
116.شرح شذور الذهب: جمال الدين عبد الله بن هشام، مراجعة و تصحيح: يوسف الشيخ البقاعي، دار إحياء التراث العربي، 1422هـ - 2001م.
117.معاني الحروف: أبو الحسن الرماني، ت: عبد الفتاح شلبي، دار الشروق جدّة، ط2، 1981م.
118.الجنى الداني في حروف المعاني، صنعه: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ط1، 1992م.
119.في ظلال القرآن: سيد قطب، 3445/6 – 3458، دار الشروق، القاهرة، ط15 1988م.

فهرس المحتويات :

الموضوع	رقم الصفحة
شكر و تقدير	
اهداء	
المقدمة	أ - ب
الفصل الأول: مفهوم الجملة عند القدماء والمحدثين	1
المبحث الأول: مفهوم الجملة عند القدماء	13-1
المبحث الثاني : مفهوم الجملة عند المحدثين	23-14
الفصل الثاني: أقسام الجملة العربية عند النحاة القدماء و الدارسين المحدثين	24
المبحث الأول: أقسام الجملة العربية عند النحاة القدماء	32-24
المبحث الثاني: أقسام الجملة العربية عند الدارسين المحدثين	46-33
الفصل الثالث: دراسة نحوية لسورة الرحمن في ضوء الدراسة اللغوية الحديثة	47
المبحث الأول: في رحاب سورة الرحمن المباركة	53-47
المبحث الثاني: الجملة الفعلية و أنماطها في سورة الرحمن المباركة	60-54
الخاتمة	62-61
قائمة المصادر و المراجع	71-63
فهرس المحتويات	